

« من مسائل الجنائز »

٤٦ - مسألة : لا يغسّل الشهيد إلا أن يكون جنباً^(١) نصّ عليه في رواية حرب^(٢) وبه قال أبو حنيفة^(٣).

وقال مالك والشافعي لا يغسّل^(٤).

لنا : ما روى أن حنظلة^(٥) بن أبي عامر الراهب قتل فسأل النبي ﷺ ، ما

- (١) انظر: الهداية للمصنف ٦١/١، والمغني والشرح ٤٠١/٢ - ٤٠٢، ٣٣٣، والمبدع ٢/٢٣٢ - ٢٣٣، والإنصاف ٢/٤٩٨ - ٤٩٩، وذكر أنه المذهب وعليه جمهور الأصحاب.
- (٢) ونحوها في مسائل عبد الله ص ١٣٥، والنيسابوري ١/١٨٦، ١٩٤، لكن بدون استثناء الجنب فيها.
- (٣) وأما الصحابان فقالا: لا يغسّل الجنب الشهيد. وانظر لهم جميعاً: الحجة ١/٣٥٩، والمبسوط ٢/٤٩، وتحفة الفقهاء ١/٢٥٨ - ٢٦٠، وبدائع الصنائع ٢/٨٠٢ - ٨٠٦، والهداية والفتح والعناية ٢/١٤٣ - ١٤٦.
- (٤) أي ولو كان جنباً، وهو أصح الوجهين للشافعية وعليه أكثرهم، وللمالكية فيه خلاف، والأحسن عدم تغسيله كما في المختصر وشروحه وأما من ليس جنباً فلم أر لهم خلافاً في عدم تغسيله. انظر للمالكية: المدونة ١/١٦٥، والكافي ١/٢٤٠، وبداية المجتهد ١/١٦٤ - ١٦٥، والقرطبي ٤/٢٧٠، وقوانين الأحكام ص ١١٠، ومختصر خليل وشروحه جواهر الإكليل ١/١١٥. وانظر للشافعية: الأم ١/٢٦٧، والمهذب والمجموع ٥/٢٦٠ - ٢٦٤، وحلية الأولياء ٢/٣٠١ - ٣٠٣، والروضة ٢/١٨ - ١٢٠.
- (٥) هو حنظلة بن أبي عامر الأنصاري الأوسي المعروف (بغسيل الملائكة) رضي الله عنه. كان أبوه في الجاهلية يعرف بأبي عامر الراهب حيث كان يذكر البعث ودين الخنيفية، فلما بعث النبي ﷺ حسده وعانده وخرج من المدينة إلى مكة وقدم مع قريش يوم أحد محارباً للمسلمين فسأه رسول الله ﷺ بالفاسق. ولما فتحت مكة هرب منها إلى الشام ولحق بهرقل ومات عنده كافراً، وهكذا أصبح الأب الراهب في الجاهلية فاسقاً في الإسلام ومات كافراً به وأما الابن فشهد تغسله الملائكة وفي ذلك عبرة لأولى الألباب. راجع ترجمته في الاستيعاب والإصابة ٦/٢٨٠، ٣٦٠.

شأن حنظلة؟ فإني رأيت الملائكة تغسله فقالوا: خرج جنباً^(١). فلو لم يجب الغسل في حقّه لما غسلته.

فإن قيل: لعلّ الملائكة (٢٩٣/أ) غسلته تشریفاً له.

قلنا: تشریف الشهيد بترك الغسل فأما الغسل فلا شرف له كالميت حتف أنفه، على أن محمد بن إسحاق روى بإسناده عن قتادة^(٢) في الخبر زيادة وهو أن النبي ﷺ لما أخبر قال: «لذلك غسّلته الملائكة^(٣)» فهذا كشف للسبب.

فإن قيل^(٤): فالخلاف في غسل آدميين لا في غسل الملائكة.

قلنا: الواجب الغسل، فأما الغاسل فغير معتبر. ثم قد روى أن آدم

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (الإحسان) ٩/ ٨٤ - ٨٥ من حديث عبدالله بن الزبير رضي الله عنه مرفوعاً. ورواه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ولم يتعقبه الذهبي بشيء ٣/ ٢٠٤ - ٢٠٥. ورواه من طريق الحاكم البيهقي ٤/ ١٥. وقال النووي: رواه البيهقي بإسناد جيد من رواية عبدالله بن الزبير متصلًا... ورواية عبدالله بن الزبير لهذا يكون مرسل صحابي رضي الله عنه، فإنه ولد قبل سنتين فقط (أي من معركة أحد) وهذه القضية كانت بأحد ومرسل الصحابي حجة على الصحيح والله أعلم. اهـ ٥/ ٢٦٠ - المجموع. وصححه الألباني في الإرواء ٣/ ١٦٧. وله شواهد عند الحاكم والبيهقي وغيرهما.

انظر تخريجها في نصب الراية ٢/ ٣١٦ - ٣١٨ والتلخيص الحبير ٢/ ١٢٥، والإرواء للألباني ٣/ ١٦٧ - ١٦٨ والجنائز له ص ٥٦.

(٢) صوابه: عن عاصم بن عمر بن قتادة كما في تخريجه الآتي.

(٣) رواه ابن إسحاق قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد (فذكر قصة استشهاده - وفيه) فقال رسول الله ﷺ «إن صاحبكم - يعني حنظلة - تغسله الملائكة فسألوا أهله ما شأنه؟ فستلت صاحبتة، فقالت: خرج وهو جنب حين سمع الهائعة، فقال رسول الله ﷺ: «لذلك غسلته الملائكة» ص ٣١٢. وأورده الزيلعي في نصب الراية عن مغازي ابن إسحاق بدون قوله «لذلك غسلت الملائكة» ٢/ ٣١٧. ورواه بلفظ ابن إسحاق وإسناده البيهقي لكنه أسقط من الإسناد محمود بن لبيد وقال: إنه مرسل ٤/ ١٥. لكن هذا اللفظ بعينه ثابت في رواية ابن حبان والحاكم لحديث ابن الزبير السابق ص ٦٩٤ وتعليق: ٢.

(٤) انظر: المجموع للنووي ٥/ ٢٦٣.

غسلته الملائكة وكفنته وصلّت عليه ودفنته وقالت: هذه سنة موتاكم يا بني آدم^(١). روى ذلك إسحاق بن بشر القرشي^(٢) وقام غسلها مقام غسل الآدميين، ويدل عليه أنه لما مات سعد بن معاذ خرج النبي ﷺ مسرعاً فقبل له في ذلك فقال: «خشيت أن تسبقنا الملائكة إلى غسله كما سبقتنا إلى غسل حنظلة^(٣). فدلّ على أن الملائكة لو لم تغسّل حنظلة لزمه غسله، وأنها لو سبقت إلى سعد لم يغسّله.

فإن قيل: فقل في كل شهيد إن الملائكة تغسّله فلا نأمر بغسله.

قلنا: إن علمنا أن الملائكة قد غسّلت غيره^(٤) لم نغسله وإذا لم نعلم فالأصل بقاء الغسل في حقه فوجب أن نغسله.

فإن قيل: فقد قال الرسول ﷺ في قتلى أحد: «زملوهم بكلوهم^(٥) ودمائهم^(٦)» ولم يفرق بين الجنب وغيره.

قلنا: هو محمول على شهيد لا جنابة عليه ليكون جمعاً بين الأخبار.

(١) رواه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند ٥/١٣٦، والحاكم وصحح إسناده ١/٣٤٤-٤٣٥ من

حديث الحسن - أي البصري عن عتي، عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) هو - فيما يظهر لي - إسحاق بن بشر بن محمد بن سالم الهاشمي ولاء ويقال له أيضاً القرشي،

أبو حذيفة البخاري مؤرخ مصنف لكنه في الحديث متروك بل رمي بالكذب توفي سنة ٢٠٦ هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٦/٣٢٦-٣٢٨، وميزان الاعتدال ١/١٨٤-١٨٦، والأعلام ١/٢٨٦

ومعجم المؤلفين ٢/٢٣١.

(٣) لم أجده.

(٤) أي غير حنظلة رضي الله عنه.

(٥) أي جروحهم.

(٦) رواه أحمد بلفظ: زملوهم بدمائهم ٥/٤٣١ من طريق معمر عن الزهري، عن ابن أبي صعير

عن جابر بن عبدالله مرفوعاً. وكذلك النسائي ٤/٧٨، ٦/٢٩ لكنه لم يذكر جابراً.

وابن أبي صعير هو: عبدالله بن ثعلبة بن صعير - بمهملتين مصغراً - صحابي له رؤية ولم يثبت

له سماع كما في التقريب ١/٤٠٥. فأقل أحواله أنه مرسل صحابي.

ورواه أحمد من طريق عبدربه عن الزهري عن ابن جابر، عن جابر بن عبدالله أن النبي ﷺ قال

والقياس : أنه غسل وجب في حال الحياة فلا يسقط بالشهادة كالغسل من النجاسة، وهذا لأن غسل الميت غسل تطهير عن الذنوب فاستغنى عنه بالشهادة التي هي رأس الكفارات . فأما الغسل عن الجنابة فهي أثر نجاسة وليس بتطهير للذنوب وإنما هي لأحكام^(١) أخر - فلا تسقط بالشهادة كالنجاسة سواء .

فإن قيل^(٢) : غسل النجاسة لإزالة النجاسة فلا تسقط بالشهادة فأما غسل الجنابة فيراد للصلاة ودخول المسجد وقد سقطت الصلاة عن الميت فيجب أن تسقط كالوضوء .

قلنا^(٣) : والغسل من النجاسة إنما يجب للصلاة أو لدخول المسجد ومسّ المصحف ، وقد سقطت عنه هذه الأشياء (٢٩٣/ب) بالموت فيجب أن

= في قتلى أحد : « لا تغسلوهم ، فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكًا يوم القيامة ولم يصل عليهم » ٢٩٩/٣ .

قال الألباني في كتابه الجنائز : وإسناده صحيح إن كان (أي ابن جابر) هو عبدالرحمن وأما إن كان محمدًا أخا عبدالرحمن فإنه ضعيف ولم يترجح عندي أيهما المراد ، وأما الشوكاني فقال في نيل الأوطار : إنها رواية لا مطعن فيها . اهـ ص ٥٤ - الجنائز . وهو أتم مما في الإرواء حيث أطلق فيه تصحيحه ١٦٤/٣ . وأصل هذا الحديث رواه البخاري بلفظ : « وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم » ٢٠٩/٣ ، ٢١٢ ، ٣٧٤/٧ مع الفتح .

والترمذي وقال : حسن صحيح ٣٥٤/٣ ، والنسائي ٦٢/٤ ، وابن ماجه ٤٨٥/١ ، وكذلك أبوداود لكن بدون ذكر الصلاة عليهم ٤١٢/٨ عون المعبود ، كلهم من طريق الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر بن عبدالله مرفوعا . وفي لفظ للبخاري من هذا الطريق : ادفنوهم في دمائهم - يعني يوم أحد - ولم يغسلهم ٢١٢/٣ مع الفتح .

(١) في المخطوطة هكذا (لا حام) والمثبت هو المناسب .

(٢) انظر الهداية والفتح والعناية ١٤٦/٢ .

(٣) وانظر نحوه في الهداية والفتح والعناية ١٤٦/٢ - ١٤٧ ، والمجموع ٥/٢٦٣ .

يسقط أيضا على أن حال القبر أول منازل الآخرة والعرض وهذه الحالة أشرف من حالة دخول المسجد والكمال بها أليق فيجب أن تكون بالطهارة أولى إلا فيما أقام الشرع الشهادة مقامه ، فأما الوضوء فلا نسلمه^(١) ونقول : يوضأ إن علم أنه قتل محدثا ، وإن سلم فالموت يزيل العقل وزوال العقل يوجب الحدث الأصغر فلا يصح الوضوء مع قيام موجبه كوضوء النائم والمجنون (قائم)^(٢) فسقط بخلاف الجنابة ، فإن الموت لا يوجب سبب الجنابة فإذا غسّله من الجنابة صح ، ولا يسقط بالشهادة ، فإن الشهادة لا تسقط ما وجب فعله^(٣) وإنما تمنع وجوب الغسل .

فإن قيل : فقد قال سعيد بن المسيب والحسن : إن الميت يجنب بالموت^(٤) .

قلنا : لا يعرف ذلك ، والجنابة إنما تكون عند ثوران الشهوة واللذة ، وهذا معدوم في حال الموت يعلم ذلك ضرورة حتى لو خرج منه شبه المني من غير لذة لم يوجب الغسل لأنه علة وإبردة^(٥) . وأيضا فإن غسل الميت واجب لما ورد الشرع^(٦) ، ولأن حاله حالة القдом على الله تعالى فيجب أن يكون على أكمل أحواله وهذا عام في الشهيد وغيره إلا أن الاتفاق وقع على أن الشهيد غير الجنب لا يغسل وبقي الجنب على الأصل .

(١) فيه وجهان في المذهب كذا في الفروع ٢/٢١٢ ، والمبدع ٢/٢٣٣ .

(٢) كذا - ولم يظهر لي معناها ، والمعنى مستقيم بدونها .

(٣) في المخطوطة (فعلها) وصوابها ما أثبت .

(٤) انظر مذهب ابن المسيب والحسن البصري هذا في بداية المجتهد ١/١٦٥ ، وفتح الباري ٢/٢١٢ .

(٥) هي بكسر الهمزة والراء : برد الجوف ، وعلّة معروفة من غلبة البرد والرطوبة تفتر عن الجماع .

انظر : مادة (برد) في الصحاح ٢/٤٤٦ ، واللسان ٣/٨٣ ، وتاج العروس ٢/٢٩٧ .

(٦) في المخطوطة (السروع) ولعله سبق قلم ، بل المناسب (به الشرع) .

احتج الخصم: بأنه شهيد فهو كغير الجنب، وهذا لأن ترك غسله لما شهد له الشرع بالطيب من قوله: «أنه يحشر وأوداجه تشخب دمًا، اللون لون الدم والريح ريح المسك^(١)» ولأن الدم يبقى عليه شهادة على خصمه وفضيلة له عند ربّه، والجنب وغيره في ذلك سواء.

قلنا: غير الجنب لم يجب عليه الغسل، لأن شرط وجوب الغسل حنف^(٢) أنفه ولم يوجد ذلك، فلا يجب غسل الموت، فأما الجنب فعليه غسل واجب حال الحياة، والشهادة لا تسقط كل حق وجب حال الحياة، وأما الأثر فإنما يبقى عليه إذا لم يكن عليه غسل واجب، فأما الغسل الواجب فلا يترك كما لو كان عليه نجاسة، وأحسن من هذا أن الرسول ﷺ لم يجعل الدم الذي عليه هو الشاهد، وإنما قال: «يحشر وأوداجه تشخب دما اللون لون الدم

(١) رواه بنحوه البخاري من حديث همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله تكون يوم القيامة كهيتها إذا طعنت تفجّر دمًا اللون لون الدم والعرف عرّف المسك» ١/ ٣٤٤ مع الفتح. وكذلك مسلم ٣/ ١٤٩٧.

ورواه أيضا بنحوه عن أبي هريرة من طرق أخرى البخاري ٦/ ٢٠، ٩/ ٦٦٠ مع الفتح، ومسلم ٣/ ١٤٩٦، والترمذي ٤/ ١٨٤، والنسائي ٦/ ٢٩، والدارمي ٢/ ١٢٥ وغيرهم. ونحوه أيضا من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، رواه أبو داود ٧/ ٢١٤ - ٢١٥ عون المعبود والترمذي وصححه ٥/ ٢٩٧ تحفة. والنسائي ٦/ ٢٦، وابن ماجه ٢/ ٩٣٣ - ٩٣٤، وأحمد ٥/ ٢٣١، ٢٤٤. وتقدم معناه في بعض طرق حديث جابر ص ٦٩٧ تعليق: ٢.

(تنبيه) لفظ: «وأوداجه تشخب دما» لم أجده فيما تقدم. لكنه ورد في حديث أنس في رؤيا المرأة التي رأت كأنها دخلت الجنة ورأت بعض أصحاب السرية قالت: فجئ بهم عليهم ثياب طلس تشخب أوداجهم. فقصتها على رسول الله ﷺ فكانوا ممن استشهد في تلك السرية، رواه الإمام أحمد ٣/ ١٣٥، ٢٥٧، قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ١٧/ ٢١٨ الفتح الرباني.

وكذلك روي في المقتول - أي ظلماً - من حديث ابن عباس مرفوعاً رواه الترمذي وحسنه ٥/ ٢٤٠، والنسائي ٧/ ٨٥، ٦٣/ ٨، وأحمد ١/ ٢٤٠، ٢٩٤، ٣٦٤.

(٢) كذا - ولعل صوابه «الموت حنف أنفه».

والريح ريح المسك^(١) فبيّن أن ما يخرج في القيامة من أوداجه هو الطيب، لا ما كان عليه من الدماء والغسل لم يُزل ذلك .

واحتج : بأن غسل الجنابة طهارة عن حدث فسقط بالشهادة كالوضوء والحيض والنفاس (٢٩٤/أ) فإن الحائض والنفساء لو قتلت في المعترك لا تغسل والمحدث لا يوضأ، كذلك في مسألتنا .

قلنا : لا نسلم ذلك — أعني الأصل — ونقول : يجب غسل الحائض والنفساء^(٢) وقال شيخنا : إن كان القتل بعد انقطاع الدم وجب الغسل وإن كان قبل الانقطاع فلا يجب الغسل ، لأنه ما كان قد وجب عليها الغسل .

وقيل له : هذا لا يصح ، فإن الغسل إنما يجب بخروج دم الحيض والنفاس ، فأما بانقطاعه فلا يجب فقال : لو وجب بالخروج لصح غسل الحائض والنفساء ، وهذا لا يصح ، فإن المبطل مقارنة وهو خروج الحيض والنفاس ، والأولى أن يقال : إن خروج الحيض يوجب الغسل بشرط الإنقطاع وكذلك النفاس ، فإذا حصل الانقطاع بالموت فكأن الموت أوجبه ، والشهادة تمنع ما يوجبه الموت من الطهارات^(٣) فأما ما يتقدم وجوبه من الغسل فلا تسقطه الشهادة . وأما الوضوء فقد تقدّم^(٤) جوابه^(٥) . والله أعلم بالصواب .

(١) زيادة ليست في المخطوطة ، وسقوطها واضح .

(٢) بعد انقطاع الدم كمسألة الشهيد الجنب خلافاً ومذهباً كذا في الإنصاف ٢/٤٩٩ ، وبه جزم في المغني ٢/٤٠٢ ، والمبدع ٢/٢٣٣ . وأما قبله فعلى وجهين كذا في المحرر ١/١٨٩ ، وجزم ابن قدامة في المغني أنه لا يجب الغسل ٢/٤٠٢ ، وهو الأصح كما في الفروع ٢/٢١٢ .

(٣) أي فلا تغسل حائض ولا نفساء استشهدت قبل انقطاع الدم ، كما لا توضأ لزوال العقل بالموت .

(٤) ص ٦٩٨ .

(٥) جرت : عادة أكثر الفقهاء على إطلاق قولهم : لا يغسل الشهيد . أي شهيد المعركة وما يلحقونه به . فهل المراد بذلك عدم وجوب غسله ، أو تحريمه أو كراهته؟ كلها احتمالات =

٤٧ — مسألة : اختلفت الرواية في شهيد المعركة، فنقل : إسحاق بن إبراهيم : يصلّي عليه . واختاره الخلال وصاحبه^(١) وبه قال أبو حنيفة

= يذكرها بعض الحنابلة عن أصحابهم وقُل من جزم منهم بالتحريم : انظر: النكت على المحرر ١/١٨٩ ، والإيضاف ٢/٤٩٩ ، وكشاف القناع ٢/٩٨ .
وصرح صاحب إعلاء السنن من الحنفية أنهم لا يقولون بحرمة غسل الشهيد وإنما ينفون وجوبه ٨/٣١٦ .

وهو قول للشافعية ، لكن جزم النووي بأن المذهب تحريم غسله . المجموع ٥/٢٦١ ، وهو ظاهر مذهب المالكية ١/١٣ - جواهر الإكليل . والأصل في هذه المسألة حديث جابر رضي الله عنه في شهداء أحد وفيه : أنهم لم يغسلوا أو لم يصل عليهم ، وترك الفعل لا يدل على التحريم كما قال ابن تيمية في اختياراته . وترك النبي ﷺ غسل الشهيد والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب ، أما استحباب الترك فلا يدل على تحريم الفعل ص ٨٧ .
ولكن قد يستدل للتحريم بقول جابر : وأمر بدفنهم في دمائهم . وفي لفظ : ادفنوهم في دمائهم . وفي لفظ : «زملوهم بكلومهم» كما تقدم ص ٦٩٧ تعليق رقم : ٢ .

والأمر بدفنهم بدمائهم يستلزم عدم تغسيلهم ومع هذا يمكن حمله على بيان الجواز؛ لأن الأصل تغسيل موتى المسلمين فكأنه قال : لا يضر الشهداء أن يدفنوا بدمائهم لشرفهم بالشهادة وهو وجه قوي ، وأما ما رواه الإمام أحمد عن ابن أبي جابر عن أبيه بلفظ : لا تغسلوهم . فلو صح لكان أظهر دليل على التحريم ، لكن من هو ابن أبي جابر هذا كما تقدم ص ٦٩٧ تعليق رقم : ٢ . مع أن حملها على معنى الرواية الصحيحة أولى .

وعلى كل فاتباع السنّة في ترك غسلهم هو الأولى ، وأما أن تغسيلهم حرام ففيه نظر . والله أعلم . وأما تغسيل الشهيد الجنب ، فالأصل فيه حديث حنظلة ، ودلالته على وجوب تغسيل الجنب الشهيد أظهر لتعليل النبي ﷺ تغسيل الملائكة له بكونه جنبًا وغسل الجنب واجب ، وأما قول الشافعية ومن وافقهم : إنه لو كان واجبًا لما اكتفى بتغسيل الملائكة له ولأمر النبي ﷺ بتغسيله . فقد أجاب عنه ابن الهمام بما حاصله : أن ذلك كان بداية تشريع فاكتفى فيه بتغسيل الملائكة كما اكتفى بتغسيلها آدم عليه السلام عند موته ، أو لأن النبي ﷺ لم يعلم بكونه جنبًا إلا من زوجته بعد دفنه ورجوعهم إلى المدينة .

انظر: فتح القدير ٢/١٤٦ - ١٤٧ والله أعلم .

(١) انظر ذلك في مسائل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ١/١٨٦ ، ومسائل عبد الله =

ومالك^(١).

وروى عنه صالح وحنبل: لا يصل عليه^(٢) وهو اختيار الخرقى^(٣) وشيخنا^(٤) وبه قال الشافعي^(٥) وداود^(٦).

ونقل المروزي عنه أنه قال: الصلاة أجود وإن لم يصل عليه أجزاء^(٧) ويحیی من هذا التخيير أن الصلاة أفضل.

ونقل جعفر بن محمد: إن صلى عليه فلا بأس^(٨) فيدل هذا على إباحة الصلاة وإلا فتركها أفضل.

= ص ١٤٠، والروايتين لأبي يعلى ٢/١٠٣، والمغني والشرح ٢/٤٠١، ٣٣٤، والفروع ٢/٢١٣-٢١٤، والمبدع ٢/٢٣٤، والإنصاف ٢/٥٠٠.

(١) انظر لأبي حنيفة وأصحابه: الحجة لمحمد بن الحسن ١/٣٥٩، وشرح معاني الآثار ١/٥٠٦، والمبسوط ٢/٤٩، وتحفة الفقهاء ١/٢٦٠، والهداية والفتح والعناية ٢/١٤٣-١٤٥. ومالك وأصحابه: المدونة ١/١٦٥، والكافي ١/٢٤٠، والقرطبي ٤/٢٧٠-٢٧١، وبداية المجتهد ١/١٦٤ وقوانين الأحكام ص ١١٠.

(٢) انظر هذه الرواية في: الروايتين لأبي يعلى والمغني والشرح والفروع والمبدع والإنصاف كما تقدم في التعليق رقم: ١. قال في الإنصاف وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب.

(٣) انظر مختصر الخرقى مع المغني ٢/٤٠١.

(٤) انظر الروايتين لأبي يعلى ١/٢٠٣.

(٥) انظر: الأم ١/٢٦٧، وحلية العلماء ٢/٣٠١، والمهذب والمجموع ٥/٢٦٠-٢٦٤. قال

النووي في المجموع: الشهيد لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه. وقال المزني رحمه الله: يصل عليه، وحكى إمام الحرمين والبعثي وغيرهما وجهها أنها تجوز الصلاة عليه ولا تجب ولا يغسل... والمذهب ما سبق من الجزم بتحريم الصلاة عليه والغسل جميعا ٥/٢٦٠-٢٦١.

(٦) عزاه له القرطبي في أحكام القرآن ٤/٢٧١، وقال ابن حزم: إن صَلَّى عليه فحسن وإن لم يصل عليه فحسن ٥/١١٥ من المحلى، ولم يذكر مذهب إمامه.

(٧-٨) انظر: المغني والشرح ٢/٤٠١، ٣٣٤، والفروع ٢/٢١٤.

وجه الرواية الأولى :

قوله تعالى : ﴿ وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾^(١) فأمر ولم يفصل
وعلل بأن الصلاة سكن لهم أي أنسا (و)^(٢) رحمة ، والشهيد أولى بذلك من
غيره .

وقول الرسول ﷺ : « صلوا على من قال : لا إله إلا الله »^(٣) وهو عام .
وروى شدّاد بن الهاد : أن أعرابيا جاء إلى النبي ﷺ فقال^(٤) : إني أريد أن
أهاجر معك ، فغزا معه ، فقسم له من الغنيمة ، فقال : إن لم أهاجر معك
لهذا ، وإنما هاجرت معك لكي أرمى في هذا هذا - وأشار إلى حلقة - فأموت
فأدخل الجنة ، فقال النبي ﷺ : « إن صدقت صدقك الله » ، قال : فجاء
سهم فوق في حلقة فمات فقال ﷺ « صدق الله فصدقه » ثم صلى عليه
وقال : « هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل شهيدا وأنا شهيد عليه^(٥) » .
فإن قيل : نحمل ذلك على أنه دعا له (٢٩٤/ب) وكذلك قوله : « وصلِّ

(١) سورة التوبة آية رقم : ١٠٣ .

(٢) الواو ساقطة من المخطوطة . والسكن : قد فسره ابن عباس بالرحمة ، وقتادة بالوقار ٢/٣٨٦ -
تفسير ابن كثير . وقال القرطبي : ما تسكن به النفوس وتطمئن به القلوب ٨/٢٥٠ .

(٣) هو بعض حديث ابن عمر المتقدم ص ٤٩٠ تعليق رقم : ٢ رواه الطبراني والدارقطني وغيرهما ،
لكن طرق أسانيده واهية .

(٤) زيادة واضح سقوطها .

(٥) رواه النسائي ٤/٦١ ، والطحاوي ١/٥٠٦ ، وعبدالرزاق ٣/٥٤٥ - ٥٤٦ . ومن طريقه
الحاكم ٣/٥٩٥ - ٥٩٦ ، والبيهقي ٤/١٥ - ١٦ ، وصحح إسناده الألباني في كتابه الجنازات
ص ٦١ ، ونبّه على وهم النووي في المجموع ٥/٢٦٥ ، ومتابعة الشوكاني له في النيل ٤/٤٩ ،
في قولها : إن شداد بن الهاد تابعي فيكون الحديث مرسلا بينما الصواب أنه صحابي معروف .
وكذلك نبّه محقق نصب الراية على وهم الزيلعي في ذلك مشيرا إلى أن الوهم ربما كان من
النووي أصلا فتابعه الزيلعي ثم الشوكاني على ذلك ٢/٣١٣ حاشية نصب الراية .

عليهم^(١)» أي ادع لهم .
قال الأعشى^(٢):

تقول بنتي وقد قرّبت مرتحلاً يا ربّ جنبّ أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليتِ فاغتمضي يوماً فإن جنب المرء مضطجعاً
قلنا: الصلاة الشرعية ما قد عرف من صفتها، ولعمري إنها تجمع الصلاة
اللغوية وتزيد عليها، وأمر النبي ﷺ إنما يحمل على الشرع لا على اللغة .
فإن قيل^(٣): فنحمل أنه مات بعد انقضاء الحرب فصلّى عليه، بدليل ما
روى جابر وأنس أن النبي ﷺ لم يصلّ على قتلى أحد بل كان يدفن الاثنين
والثلاثة في قبر ويقدم في اللحد من كان أكثرهم قرآناً^(٤).

(١) سورة التوبة آية رقم: ١٠٣ .

(٢) تقدم قوله هذا ص ٢١٦ .

(٣) قاله البيهقي في سننه ١٦/٤ .

(٤) أما حديث جابر فتقدم تخريجه ص ٦٩٧ تعليق: ٢ . وأما حديث أنس فقد رواه أبو داود
٤٠٨/٨ مع عون المعبود، والترمذي ٣/٣٣٦، وأحمد ٣/١٢٨، والشافعي ١/٢٦٨ - ترتيب
مسنده، والدارقطني ٤/١١٧، والحاكم ١/٣٦٦، ومن طريقه البيهقي ٤/١٠ . كلهم من
طريق أسامة بن زيد الليثي - إن ابن شهاب أخبره، أن أنس بن مالك حدثهم: أن شهداء
أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم . هذا لفظ أبي داود .

وقد أعل هذا الحديث بأن أسامة قد غلط فيه وأن صوابه من حديث جابر لا من حديث
أنس، قال الترمذي: حديث أنس حديث غريب، لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا
الوجه، وقد خولف أسامة بن زيد في رواية هذا الحديث، فروى الليث بن سعد، عن ابن
شهاب، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبدالله، وروى معمر، عن الزهري،
عن عبدالله بن ثعلبة عن جابر، ولا نعلم أحدًا ذكره عن الزهري عن أنس إلا أسامة بن زيد،
وسألت محمدًا (يعني البخاري) عن هذا الحديث فقال: حديث الليث عن ابن شهاب عن
عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر أصح . اهـ ٣/٣٣٦ .

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . وقال النووي
في المجموع: رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح ٥/٢٦٥ . وحسنه الألباني في كتابه الجنائز

قلنا: قوله: «فوقع في حلقه فمات» دليل على أن الموت تعقب وقوع السهم، لأن الفاء للتعقيب، ولهذا قال ﷺ: «فقتل شهيداً». وأما خبر أنس فقد ضعفه أحمد رحمه الله في رواية ابن مشيش، وقال في حديث جابر: أخاف أن يكون حديث جابر شبه الصحيح. وهذا توقف منه في الحديث الآخر^(١).

وقد روى شعبة عن حصين بن عبدالرحمن عن أبي مالك الغفاري عن النبي ﷺ أنه صلى على قتلى أحد وعلى حمزة، يؤتى بتسعة وعاشرهم حمزة فيصلي عليهم، ثم يحملون ثم يؤتى بتسعة وحمزة مكانه حتى صلى عليهم رسول الله^(٢).

= ص ٥٥ والله أعلم.

ومن هذا الطريق رواه أبو داود بلفظ: أن النبي ﷺ مر بحمزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره ٤١٢/٨ مع عون المعبود. وكذلك الطحاوي ٥٠٣/١، والدارقطني ١١٦/٤ - ١١٧ والبيهقي ١١/٤. وذكر الدارقطني: أن لفظ: ولم يصل على أحد من الشهداء غيره. ليست بمحفوظة وتابعه البيهقي.

(١) أي حديث أنس، وتقدم قول البخاري والترمذي فيه بنحوه. التعليق: ١ ص ٧٠٧.

(٢) رواه من طريق شعبة الطحاوي ٥٠٣/١، والدارقطني ٧٨/٢، والبيهقي ١٢/٤. ورواه أبو داود في مراسيله عن محمد بن كثير، عن سليمان - يعني ابن كثير، عن حصين عن أبي مالك بنحوه ص ٢١٤.

ورواه ابن أبي شيبة من طريقين آخرين عن حصين به بنحوه ٣٠٤/٣، وأسانيده صحيحة إلا أنه مرسل، فإن أبا مالك الغفاري - واسمه غزوان - تابعي كوفي مشهور بكنيته ثقة من الطبقة الثالثة، روى له أبو داود والترمذي والنسائي والبخاري تعليقا - التقريب ١٠٥/٢.

ورواه البيهقي من طريق أبي يوسف عن حصين، عن أبي مالك الغفاري أنه ﷺ صلى على قتلى أحد عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة ١٢/٤. ثم ذكر رواية أبي داود في مراسيله عن الشعبي بنحوه ١٢/٤، وهي في المراسيل ص ٢١٤.

ومع أن كلا الإسنادين منقطع ففيهما زيادة غرابة وهو ذكر السبعين صلاة على حمزة رضي الله عنه.

وكذلك روى ابن عباس وابن الزبير أنه كان يصلي على عشرة وحمة، ثم يرفع العشرة وحمة موضوع، ثم يوضع عشرة فيصلي عليهم وعلى حمة^(١) وهذا مقدّم على ما روي، فإن خبرهم ينفي، فيحتمل أن جابراً أو أنساً^(٢) لم يشاهدوه^(٣) حين صلى عليهم، ومن روى أخبارنا ضبط وذكر كيفية الحال.

= وقع شنع الشافعي رحمه الله على الشعبي روايته هذه بما حصله كيف يصلي على حمة سبعين صلاة وعدد الشهداء اثنان وسبعون وهو يصلي عليهم تسعة تسعة وعاشرهم حمة. انظر تمام كلامه في الأم ١/٢٦٧.

(١) رواه ابن ماجه ١/٤٨٥، والطحاوي ١/٥٠٣، والحاكم ٣/١٩٨، والبيهقي ٤/١٢. كلهم من طريق أبي بكر بن عيَّاش، ثنا يزيد عن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس بنحوه. وسكت عنه الحاكم وقال الذهبي: سمعه أبو بكر بن عيَّاش من يزيد. قلت: ليسا بمعتمدين. اهـ. ٣/١٩٨. ويزيد بن أبي زياد هو الكوفي وهو ضعيف مع أنه كان شيعياً كما في التقريب ٢/٣٦٥. ورواه الدارقطني من طريقين آخرين ضعيفين عن ابن عباس رضي الله عنه بنحوه.

الأول: من طريق محمد بن كعب عنه وضعفه بعد العزيز بن عمران ٤/١١٦. والثاني: من طريق مجاهد عنه، وضعفه بتفرد إسماعيل بن عيَّاش به من غير الشاميين ٤/١١٨، مع أن فيهما: أنه صلى على حمة سبعين صلاة. وفي هذه الجملة من الغرابة ما تقدم في مرسل الشعبي ومثله مرسل أبي مالك الغفاري عند البيهقي كما تقدم ص ٧٠٩ تعليق رقم: ٢. وانظر: نصب الراية ٢/٣١٠ - ٣١١، والدراية ١/٢٤٣ - ٢٤٤ والتلخيص الحبير ٢/١٢٤.

وأما أثر ابن الزبير فرواه الطحاوي من طريق ابن إسحاق قال: حدثني يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه - يعني عن عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما - (هكذا) أن رسول الله ﷺ أمر يوم أحد بحمزة فسجّي بردة... ثم صلى عليه فكبر تسع تكبيرات ثم أتى بالقتلى يصفون ويصلي عليهم وعليه معهم. ١/٥٠٣. وحسن إسناده الألباني في كتابه الجنائز ص ٨٢، عن عبدالله بن الزبير بعد عزوه للطحاوي. لكن ظاهر إسناده الطحاوي الانقطاع مع أن قوله: يعني عن عبدالله بن الزبير يحتمل أنه من غير الطحاوي. والله أعلم.

(٢) كذا - وصوابه: وأنساً أي بالواو دون (أو).

(٣) كذا - وصوابه: لم يشاهدها، وهذا إن صح في حق أنس رضي الله عنه فبعيد في حق جابر رضي الله عنه لكون أبيه أحد الشهداء وهو القائم على تجهيزه.

ويحتمل أنه لم يصلّ عليهم في اليوم الأول لتشاغله بالحرب وسيره خلف المشركين فلما عاد صلى في اليوم الثاني، ويحتمل أنه لم يصل على كل واحد على حدة وإذا احتتم القضية في العين وقفت .

فإن قيل : فقد ضعّف أحمد حديث الصلاة في رواية الميموني .

قلنا : حديث شعبة صحيح^(١) ولعلّ أحمد ضعفه من طريق آخر، وعلى كل حال فأخبارنا مثبتة وفيها زيادة واحتياط فهي أولى .

ومن المعنى : أنه ميت مسلم طاهر فوجب أنه يصلى عليه كالمُرْتَبِّ^(٢) وكسائر أموات المسلمين .

وإنما قلنا طاهر، لأن الشهادة (٢٩٥/أ) طهارة شرعية وكفارة عن كلّ ذنب، وإنما شرعت الصلاة على الميت رحمة له وتسكيناً ولا أحد يستغني عن رحمة الله تعالى، ولو فرضنا أن الشهيد لا يحاسب ولا يعاقب إلا أنه يحتاج إلى تحييص الذنوب ورفع الدرجات وعلو المنزلة، وليس تبلغ رتبة شهيد قط

(١) أي عن حصين بن عبدالرحمن بن أبي مالك الغفاري وإسناده صحيح لكنه مرسل وتقدم ص ٧٠٩ تعليق : ٢ .

(٢) المُرْتَبُّ : بالميم فالراء فمثناة فوقية مفتوحة فمثلة مشدّدة، على وزن مفتعل - أي بكسر عينه - من رتّب، وأصله الثوب الخلق ثم أطلق على من حمل من المعركة جريحاً وبه رمق فمات بعد ذلك بسبب تلك الجراح .

انظر مادة (رتّب) في الصحاح ٢٨٣/١، والنهاية لابن الأثير ١٩٥/٢، واللسان ١٥٢/٢، والمقصود به هنا، المسلم في جهاد الكفار وسمى مرتباً لتأخر استشهاده عن أرض المعركة وتمتعه بنوع من الحياة، وحكى القرطبي أن غسله والصلاة عليه إجماع للعلماء ٢٧١/٤ . لكن للعلماء تفصيل في طول حياته وقصرها بعد ذلك انظر تفصيل ذلك في :

المبسوط : ٥١/٢، والهداية والفتح والعناية ١٤٨/٢ . والكافي لابن عبدالبر ٢٤٠/١، وقوانين الأحكام ص ١١٠، والمختصر وجواهر ١١٥/١، وسنن البيهقي ١٥/٤، وحلية العلماء ٣٠٢/٢، والمهذب والمجموع ٢٦٠/٥، والمغني والشرح الكبير ٤٠٣/٢، ٣٣٥، والإنصاف ٥٠٢/٢ .

رتبة الرسول ﷺ، فقد صَلَّى عليه حين مات مرات بأمره، فإنه وصَّى بذلك (١) وكذا صَلَّى على الصحابة والصالحين من العباد ولم يشرف بعضهم بترك الصلاة عليه بحال، ولهذا نهى الله تعالى أن يصلى على المنافقين: فقال: ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾ (٢) ﴿لهم﴾، فكيف يُرضى لشهيد المسلمين أن يشبّه بهم في ترك الصلاة عليه، بل

(١) المشهور في كتب السيرة في الصلاة عليه ﷺ أنه قد صَلَّى عليه الناس فرادى الرجال ثم النساء ثم الصبيان لا يؤمهم عليه أحد، وهذا هو مراد المصنف بالصلاة عليه عدة مرات وليس المراد إعادة الصلاة عليه ممن كان قد صلى عليه كما سيأتي للمصنف ص ٧٢٩. = قال ابن كثير رحمه الله - بعد ذكره بعض الروايات الدالة على ذلك - قال: وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد عليه أمر مجمع عليه لا خلاف فيه ٢٦٥/٥ - البداية والنهاية.

وقد بيّن الحافظ رحمه الله ضعف تلك الروايات الواردة في صفة صلاتهم عليه ﷺ لكن حكى عن ابن عبد البر قوله: وصلاة الناس عليه أفذاذاً مجمع عليه عند أهل السنن، وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه.

ثم ذكر أن بعضهم تعقبه بذكر الخلاف، لكن الصحيح ما حكاه هذان الحافظان - ابن عبد البر وابن كثير - وهو الذي جزم به الشافعي وغيره.

انظر: التلخيص الحبير ١٣١/٢ - ١٣٢ وبلوغ الأمانى ٢١/٢٥٤، وسيرة ابن هشام ٤/٦٣٣، وطبقات ابن سعد ٢/٢٨٨ - ٢٩٢، ودلائل النبوة للبيهقي ٧/٢٥٠.

وأما كون ذلك بوصية منه ﷺ، فلعل المصنف يشير إلى ما رواه البيهقي والبخاري من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه: إنه ﷺ أخبر أن أول من يصلي عليه الملائكة ثم قال: «وليبدأ بالصلاة على رجال أهل بيتي ثم نساؤهم ثم ادخلوا عليّ أفواجا أفواجا وفرادى فرادى . . .» أورده ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية مبيّناً ضعفه ٥/٢٥٣ - ٢٥٤، ٢٦٥، وهو حري بذلك.

وقد رواه الحاكم في المستدرک وقال: عبد الملك بن عبد الرحمن الذي في هذا الإسناد مجهول لا نعرفه بعدالة ولا جرح والباقون ثقات. اهـ ٣/٦٠. وعقب عليه الذهبي بقوله: وهذا شأن الموضوع يكون كل رواته ثقات سوى واحد فلو استحى الحاكم لما أورد مثل هذا. اهـ

(٢) سورة التوبة آية رقم: ٨٤.

إذا كان ترك الصلاة عقوبة متعلّقة بالكفر لم يجز ثبوتها بالشهادة التي هي رأس الطهارات ولأن ترك الصلاة على الميت متعلّق يوجب الرّدّة وترك الموالاة كما في حق الكفار، والقتل على وجه الشهادة يؤكّد الموالاة ويزيد في منزلة الأفضال .

فإن قيل : فالغسل له كذلك ، فلمَ أسقطتموه؟

قلنا : لأن الغسل في حق الميت تطهير من الذنوب وتكفير الخطايا كما يغتسل المحرم للإحرام ولدخول مكة وللطواف لا للصلاة ولكنه للتطهير من الإثم ، وكذلك غسل الجمعة والعيدين وغير ذلك ، والشهيد قد تطهّر من الآثام والذنوب وشهد له دمه بالطيب عند الله تعالى ، فلا يحتاج إلى تطهير من ذلك ، فأما الصلاة فهي الرحمة والرفقة فلا يستغنى أحد عنها لشرفه وفضله حتى الأنبياء ، فلم تسقط بالشهادة .

احتج^(١) الخصم : بأن الشهيد في حكم الحيّ بقوله سبحانه : ﴿ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربّهم يُرزقون﴾^(٢) . ولهذا سقط الغسل عنهم تحقيقاً لحكم الحياة في طهارته الأصلية كرامة له وكذلك سقطت الصلاة تحقيقاً لحكم الحياة في أن الحي لا يصلي عليه ولا يغسّل .

قلنا : تلك الحياة حياة الدار الآخرة ، وكلامنا في حكم يتعلّق بالموت عن حياة الدنيا فلا يمنع بسبب الحياة الأخرى كما لم يمنع في إرث ماله والتزويج بنسائه وسائر الأحكام المتعلّقة بالموت ، فأما سقوط (ب/٢٩٥) الغسل فليس بحكم للحياة ، ولهذا^(٣) الرسول ﷺ أبلغ في حكم هذه الحياة ، فإنه

(١) انظر: النكت على المحرر ١/١٨٩ ، والمبدع ٢/٢٣٤ ، والمبسوط ٢/٥٠ .

(٢) سورة آل عمران آية رقم : ١٦٩ .

(٣) كذا - والمناسب : فان الرسول . . .

لم^(١) يورث ولا يجوز أن يُتَزَوَّج بنسائه، ثم غَسَّل وصلَّى عليه، ولأن ذلك الغسل ليس للصلاة على ما نبيَّته^(٢).

واحتج^(٣) بأن الصلاة ما شرعت إلا بعد الغسل كما في سائر الأموات، فسقوط الغسل بالشرع مؤذن بسقوط الصلاة كما قلنا في الحائض والنفساء، وفي حق المجنون، وهذا لأن الغسل شرع تطهيراً، والصلاة شفاة، والشرع جعل الشهادة مغنية عن التطهير بالماء وعن الشفاة بالدعاء إظهاراً لتعظيم حال الشهادة.

قلنا: وَلِمَ إذا سقطت الطهارة بالماء تسقط الصلاة؟ وقد بيَّنا^(٤) مراد الغسل في حق سائر الأموات وأن الشهيد استغنى عن ذلك بالشهادة فأما الغسل في حق من قاسوا عليه فإنه غسل شرط للصلاة ويخاطب به المصلي، ولهذا يرتفع به حدته ويصلي به، والميت غسله لا يرفع حدث الموت، ولهذا لو احتمله إنسان وصلّى بعد غسله كان كما لو احتمله قبل غسله، فان من يقول ينجس بالموت يقول: لا تصح صلاته في الحالين، ومن يقول لا ينجس بالموت يقول: تصح صلاته في الحالين.

فأما قوله: الشهادة مغنية عن الدعاء إظهاراً لتعظيمها فخطأ، لأنه لا يبلغ منزلة مخلوق أن يستغنى عن رحمة الله تعالى، ولهذا أمر النبي ﷺ أن يصلّي عليه ويدعى له^(٥) وقد قال تعالى: ﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله﴾^(٦) ولأن كونه من أهل الرحمة لا يغنيه عن زيادة الرحمة والتفضيل الذي

(١) لو قال: فإنه لا يورث.. بدل (لم) لكان أولى.

(٢) أي في الجواب على الاحتجاج الذي بعده.

(٣) انظر المجموع ٢٦٦/٥، والمسبوط ٤٩/٢.

(٤) تقدم ص ٧١٥.

(٥) راجع ما تقدم ص ٧١٣ تعليق رقم: ١.

(٦) سورة فاطر آية رقم: ١٥.

لا نهاية لهما، فأما التطهير بالماء قد يبلغ العبد حدًا يستغنى عنه وهو أن يكون غير محدث أو يكون ليس من أهل الطهارة، ويجوز أن تزيد الشهادة على طهارة الماء في التطهير من الإثم وتكفير الذنوب فسقط الأدنى بالأعلى، ولا يجوز حرمان طلب زيادة رحمة الله تعالى على رحمة قائمة، ولهذا عندنا وعند الشافعي من عدم الماء والتراب تسقط في حقه الطهارة ويخاطب بفعل الصلاة^(١) وإن قاسوا على السقط والشهداء إذا اختلطوا بالكفار فعندي يصلي عليهم^(٢) والله أعلم بالصواب^(٣).

(١) أي بفعلها في وقتها، وهذا هو الصحيح في المذهبين، لكن تجب الإعادة عند وجوب أحد الطهورين على مذهب الشافعية دون الحنابلة على الصحيح فيها أيضا.

وعند أبي حنيفة يجب تأخيرها حتى يجد أحدهما فيقضيهما، وهي رواية عن مالك وعنه كذهب الشافعية، وأنكر ابن عبد البر رواية سقوطها مطلقا. انظر في هذه المسألة: المغني مع الشرح ١/ ٢٥٥، والإنصاف ١/ ٢٨٢ - ٢٨٣، والمهذب والمجموع ٢/ ٢٧٧ - ٢٨٠، والاستذكار لابن عبد البر ٢/ ٥ - ٩، والدر المختار وابن عابدين ١/ ٢٥٢، والمحلى ٢/ ١٣٨ - ١٤١.

(٢) وانظر كلا المسألتين عند المصنف في الهداية ١/ ٦١، ولكنه قيد السقط بها إذا بان فيه خلق إنسان. وينوي بصلاتهما المسلمين عند اختلاطهم بغيرهم، أي إذا لم يتميَّزوا. والمذهب في السقط عند الحنابلة أنه يصلي عليه إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر. وعند الحنفية والمالكية لا يصلي عليه ما لم يستهل، ولا خلاف عند الشافعية في الصلاة عليه إذا استهل وهم فيما عدا هذه الحال أقوال وأوجه.

انظر: المغني مع الشرح ٢/ ٣٩٧، والإنصاف ٢/ ٥٠٤، والمهذب والمجموع ٥/ ٢٥٥ - ٢٥٨، والكافي لابن عبد البر ١/ ١٤١، والهداية مع الفتح والعناية ٢/ ١٣٠ - ١٣١. وأما عند اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار بحيث لم يتميَّزوا فإنه يصلي على الجميع بنية الصلاة على المسلمين عند الجمهور، وقال الحنفية إذا كان الأكثر موتى المسلمين صلى على الجميع وإن استوى الفريقان أو كان الأكثر غير المسلمين لم يصل عليهم.

انظر: المغني مع الشرح ٢/ ٤٠٥، والمجموع ٥/ ٢٥٩، ومختصر خليل وجواهر الإكليل ١/ ١١٦، والمبسوط ٢/ ٥٤.

(٣) قال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن: والصواب في المسألة أنه مخير بين الصلاة عليهم

٤٨ — مسألة : يجوز أن يصلي على الجنازة من لم يصل عليها قبل
الدفن^(١). نص عليه في رواية أبي داود^(٢) وحرب : « يصلي على الجنازة بعدما
صلي عليها قبل أن تدفن » .

= وتركها لمجيئ الآثار بكل واحد من الأمرين وهذا إحدى الروايات عن أحمد وهي الأليق بأصوله
ومذهبه . والذي يظهر لي من أمر شهداء أحد أنه لم يصل عليهم عند الدفن ، وقد قتل معه
بأحد سبعون نفساً فلا يجوز أن تحفى الصلاة عليهم ، وحديث جابر في ترك الصلاة عليهم
صحيح صريح ، وأبوه عبدالله أحد القتلى يومئذ فله من الخبرة ما ليس لغيره . اهـ المراد من
كلامه رحمه الله ٤٠٩ / ٨ مع عون المعبود .

وما قاله ابن القيم رحمه الله من التخيير في الصلاة عليهم هو التحقيق في هذه المسألة ، وأشار
إلى نحوه ابن تيمية في اختياراته ص ٨٧ ، وهو الموافق لروايتي الموزني وجعفر المتقدمين في
رأس هذه المسألة ص ٧٠٥ ، فكأنهما تفسيرا لما عداهما عنه .

لكن ينبغي أن يعلم أن العمدة في خصوص مشروعية الصلاة على الشهداء حديث عتبة بن
عامر في الصحيحين : أن النبي ﷺ خرج يوماً فضلى على أهل أحد صلواته على الميت . وفي
لفظ للبخاري : بعد ثمانين سنين كالمودع للأحياء والأموات .

انظر البخاري مع الفتح ٣ / ٢٠٩ ، ٧ / ٣٤٨ ، ومسلم ٤ / ١٧٩٦ ، وتأويله بالدعاء لهم
كالدعاء للميت خلاف ظاهره .

ويشهد له حديث شداد بن الهاد المتقدم ص ٧٠٦ تعليق : ٢ . وأيضاً الأصل الصلاة على
موتى المسلمين ومجرد الترك في حديث جابر لا ينافي المشروعية إذا صح دليلها .

وأما ما روي من الصلاة على شهداء أحد قبل دفنهم فلا يمكن أن يعارض بمثلها حديث
جابر في صحيح البخاري وغيره ، لصحته وصراحته ، وإحاطة جابر علماً بتلك الواقعة لكون
أبيه أحد الشهداء ، وهو القائم على تجهيزه فلو خفي عليه أمر سائر الشهداء لما خفي عليه أمر
الصلاة على أبيه .

ولا يقال إن بعضها يشدُّ بعضاً ، لأنه من غير الإنصاف تقديمها على حديث جابر إذ الجمع
بينهما غير ممكن ؛ لأن الواقعة واحدة ولا يخلو الأمر من الصلاة أو عدمها فلزم تقديم الحديث
المسلم بصحته على ما ليس كذلك . والله أعلم .

(١) انظر : المغني والشرح ٢ / ٣٩١ ، ٣٥٣ ، والفروع ٢ / ٢٤٩ ، وكشاف القناع ٢ / ١٢١ .

(٢) ولفظها : قلت لأحمد : يصلي على الجنازة بعدما صلي عليها قبل أن تدفن؟ قال : نعم ص ١٥٧
مسائل أبي داود .

وبعد (٢٩٦/أ) الدفن: نصّ عليه في رواية الأثرم فقال: «ويصلي على القبر^(١)» وبه قال الشافعي^(٢).

وقال أبو حنيفة ومالك: لا تعاد الصلاة على الميت إذا صلى عليها الولي^(٣).

وعلى هذه المسألة تبنى مسألة الصلاة على القبور أنها تجوز عندنا^(٤) وعندهم لا تجوز^(٥).

-
- (١) ومثله في رواية عبدالله ص ١٤٠، والنيسابوري ١/١٨٨.
- (٢) انظر الأم ١/٥٧١، والمهذب والمجموع ٥/٢٤٤-٢٤٥، ٢٥٠، والروضة ٢/١٣٠.
- (٣) انظر للحنفية: المبسوط ٢/٦٧، ١٢٦، والهداية والفتح والعناية ٢/١١٩-١٢٠، وبدائع الصنائع ٢/٧٧٧.
- وانظر للمالكية: المدونة ١/١٦٤ والرسالة مع شرحها الفواكه الدواني ١/٣٤٩.
- لكن لو صلى عليها غير الولي فهل تعاد؟ عند الحنفية لا يعيدها غير الولي أو من هو أولى منه كالسلطان (المصادر السابقة). ولم أر هذا الاستثناء للمالكية بل عندهم لا تكره إعادتها جماعة إن كان قد صلى عليها فذًا أو أفذاذا وظاهر هذا العموم سواء كان المصلي عليها الولي أو غيره. وهل تكره أو تحرم إعادتها في غير هذه الصور عندهم؟ خلاف. انظر: مختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل ١/١١٦، ومنح الجليل ١/٣١٧، والخرشبي والعدوي ٢/١٤٣.
- (٤) أي وعند الشافعي. انظر: المغني والشرح ٢/٣٩١، ٣٥٣، والإنصاف ٢/٥٣١، وللشافعية: الأم ١/٢٧١، وحلية العلماء ٢/٣٩٧، والمهذب والمجموع ٥/٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩.
- (٥) أي عند الحنفية والمالكية: وهذا إذا كان قد صلى عليه قبل الدفن وإلا فيصلّى عليه في قبره وجوبا. على تفصيل في متى يصلى عليه في قبره؟ وإلى متى؟.
- انظر للمالكية: الرسالة وشرحها الفواكه الدواني ١/٣٤٨، والمتقى للباي ٢/١٤، والقوانين لابن جزي ص ١١١، ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل ١/١١٦، ومنح الجليل ١/٣١٦، والخرشبي والعدوي ٢/١٤٢.
- وانظر للحنفية: المبسوط ٢/٦٩، والهداية والفتح والعناية ٢/١٢٠-١٢١، وبدائع الصنائع ٢/٧٨٦، والكنز والبحر ٢/١٩٦، والدر المختار وابن عابدين ٢/٢٢٤، والكتاب للقدوري وشرحه الباب ١/٣٩١.

ومسألة إذا وجد نصف الميت أو أقلُّ يصلِّي عليه، فلو وجد النصف الآخر
صُلِّي عليه^(١) وعندهم^(٢) لا يصلِّي لئلا تتكرر الصلاة على الميت، فإنه إذا
وجد النصف الآخر يحتاج (أن)^(٣) يصلِّي عليه، ولهذا لا تجب الصلاة إلا على
أكثر من النصف عندهم لئلا تتكرر الصلاة.

لنا: ما تقدّم من العمومات الموجبة للصلاة كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ
عليهم﴾^(٤) وقول النبي ﷺ: «صلوا على من قال لا إله إلا الله^(٥)» و«صلوا
على كل برٍّ وفاجرٍ»^(٦) ولم يفرّق، ولو كان الحكم يختلف لاستفصل^(٧).

وروى أحمد بإسناده عن خارجة بن زيد^(٨) عن عمه يزيد بن ثابت قال:
خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى البقيع فإذا هم بقبر جديد، فسأل عنه، فقيل:

(١) انظر للحنابلة: الشرح والمغني ٢/٣٥٧، ٤٠٧، والإنصاف ٢/٥٣٧، وكشاف القناع
٢/١٢٤. وللشافعية: المهذب والمجموع ٥/٢٥٣-٢٥٥. وهو مذهب الظاهرية كما في
المحلى ٥/١٣٨-١٣٩.

(٢) انظر للحنفية: بدائع الصنائع ٢/٧٧٦-٧٧٧، وفتح القدير ٢/١١٢، ١٢١.
وللمالكية: المدونة ١/١٦٣، والرسالة وشرحها الفواكه الدواني ١/٣٤٩، والمنتقى للباي
٢/١٢، والكافي لابن عبد البر ١/٢٤١.

(٣) ليست في المخطوطة وسقوطها ظاهر.

(٤) سورة التوبة آية رقم: ١٠٣.

(٥) هو بعض حديث ابن عمر المتقدم ص ٤٩٠ تعليق: ٢ بلفظ: صلوا على من قال: لا إله إلا
الله وصلوا خلف من قال: لا إله إلا الله. وتقدم التنبيه على أنه روي بأسانيد كلها واهية.

(٦) هذا طرف من حديث مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم ص ٤٨٩ تعليق رقم: ٣.
وقد رواه بهذا اللفظ الدارقطني ٢/٥٧. ورواه بلفظ: الصلاة واجبة على كل مسلم برًّا كان أو
فاجرًا وإن عمل الكبائر ٢/٥٦. وبهذا اللفظ رواه أبو داود ٧/٢٠٦-٢٠٧ عون المعبود، وعن
طريقه البيهقي ٣/١٢١. والحديث منقطع؛ لأن مكحولاً لم يدرك أباً هريرة رضي الله عنه كما
تقدم.

(٧) كذا- والأولى أن يقال (لفصل).

(٨) هو أخو زيد بن ثابت وكان أسن منه، اختلف في شهوده بدرًا، وقيل: أنه استشهد باليامة
٢/٣٦٣-التقريب.

فلانة، فعرفها فقال: «ألا أذنتموني بها»؟ قالوا: كنت قائلاً صائماً فكرهنا أن نؤذيك: قال: «فلا تفعلوا. لا يموتن فيكم ميت - ما كنت بين أظهركم - ألا أذنتموني به، فإن صلاتي عليه له رحمة» قال: ثم أتى القبر فصفينا خلفه فكبر أربعاً^(١).

وروى بإسناده عن ابن عباس عن النبي ﷺ صلى على (صاحب)^(٢) قبر بعد ما دفن^(٣).

وروى أبو داود بإسناده عن أبي هريرة أن (امرأة)^(٤) سوداء أو رجلاً كان (يقم المسجد)^(٥) ففقدته النبي ﷺ فسأل عنه فقالوا: مات. قال: «أفلا

(١) رواه الإمام أحمد ٤/٣٨٨، ورواه أيضاً: النسائي ٤/٨٥، وابن ماجه ١/٤٨٩، وابن حبان ص ١٩٣ موارد، والبيهقي ٤/٤٨، وصححه الألباني على شرط مسلم ص ٨٩-الجنائز. زيادة من المسند ١/٢٢٤ ولعلها سقطت من الناسخ هنا.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله

عنها: أن رسول الله ﷺ صلى على صاحب قبر بعد ما دفن. ١/٢٢٤.

وفي لفظ: أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة بعد ما دفنت ١/٢٨٣.

وفي لفظ ثالث عن طريق الشيباني قال سمعت الشعبي قال: أخبرني من مرَّ مع رسول الله ﷺ على قبر منبوذ فأمرهم وصفوا خلفه فقلت: يا أبا عمرو من حدِّثك؟ قال ابن عباس ١/٣٣٨.

وبنحو هذا اللفظ رواه البخاري في مواضع من صحيحه منها ٢/٣٤٤، ٣/١١٧، ٢٠٧ مع الفتح. ومسلم ٢/٦٥٨، والترمذي ٣/٣٥٥، والنسائي ٤/٨٥، وابن ماجه ٣/٤٩٠

والبيهقي ٤/٤٥-٤٦. كلهم من طريق الشيباني به، وفي رواية لمسلم من طريق أبي حصين عن الشعبي به بنحوه. وقوله: قبر منبوذ وفي رواية (مُتَبِّد) أي منفرد عن القبور.

(تنبيه) صاحب هذا القبر صحابي اسمه (طلحة بن البراء) ابن عمير البلوي حليف الأنصار رضي الله عنه. وأما المذكور في حديث أبي هريرة الآتي فهو امرأة على الصحيح قيل ان اسمها أم

مُحَجَّن فالفستان متغايرتان. راجع ذلك في فتح الباري ٣/١١٨ والجنائز للألباني ص ٨٧-٨٨.

(٤) زيادة من سنن أبي داود.

(٥) في المخطوطة (يقيم في المسجد) من الإقامة. وهو خطأ مخالف لرواية أبي داود وسائر الروايات الآتية وصوابه (يُقْمُ المسجد) أي يكنسه.

أذنتموني به؟ قال: «دلوني على قبره» فدلوه فصلى عليه^(١).
وهذه نصوص في المسألة؛ لأن الميت لم يدفن إلا وقد صلوا عليه ثم صلى
عليه.

فان قيل: فرض الصلاة في ذلك الوقت إنما كان يسقط بصلاة النبي ﷺ
فما لم يصل (عليه)^(٢) فكأنه لم يصل عليه، يدل على ذلك أنه قال: «لا يصل
على موتاكم ما دمت بين أظهركم أحد غيري^(٣)».

قلنا: لا نسلم ما ذكرتم، لأنه لو كان كما ذكرتم لما أقدمت الصحابة على
دفن ميت قبل أن يصل عليه النبي ﷺ، وقد دفنوا ولم يعترض فيقول: ألم
أنهكم عن ذلك؟ بل قال: «لا يموتن أحد منكم - ما دمت بين أظهركم - إلا
أذنتموني، فإن صلاتي عليه رحمة^(٤)» فبين أن صلاته للرحمة والفضيلة لا
لإسقاط الفرض، ولهذا (٢٩٦/ب) قالوا: كرهنا أن نوذيك^(٥) ولم يقل:
وهل يضيع الفرض لأجل أذاي؟ لهذا كانوا يوقفونه لصلاة الفرض ولما أحر
خروجه وقت صلاة الفجر قالوا: الصلاة خير من النوم^(٦) وكذلك أيقظوا

(١) رواه أبوداود من طريق حماد بن زيد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه
مرفوعاً ٥٣/٩ - عون المعبود، لكن وقع في هذه النسخة: أن امرأة ورجلا . . . بالواو وهو خطأ
مطبعي صوابه (أو) على الشك يدل عليه نسخة عبد الحميد ٣/٣١١ رقم ٣٢٠٣، ومعالم
السنن ٤/٣٣١. والحديث رواه أيضاً من هذا الطريق: البخاري ١/٥٥٢، ٥٥٤، ٢٠٥/٣
مع الفتح، ومسلم ٢/٦٥٩، وابن ماجه ١/٤٨٩، وأحمد ٢/٣٥٣، ٣٨٨، ٤٠٦،
والبيهقي ٤/٤٧. ورواه أبوداود الطيالسي عن حماد بن زيد وأبو عامر الخزار صالح بن رستم
عن ثابت به ص ٣٢١.

(٢) زيادة لاستقامة الكلام.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ. وقد أورده الكاساني في بدائع الصنائع ولم يعزه لأحد ٧٧٨/٢. وتقدم من
حديث يزيد بن ثابت بلفظ: «لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم ألا أذنتموني به» ص
٧٢٣ تعليق ٢.

(٤-٥) تقدم من حديث يزيد بن ثابت رضي الله عنه ص ٧٢٣ تعليق: ٣.

(٦) رواه الإمام أحمد من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه ٤٣/٣.

لصلاة الظهر فإن قيل : يحتمل أنهم لم يعلموا بنهيه .
قلنا : فوجب أن يكون عذرهم : ما علمنا ، ولا يعدلوا إلى قولهم : كرهنا أن
نؤذيك .

ولأنه لا يجوز أن يكون ذلك منهيًا عنه ولا يعلمون به مع كثرة الموت وكثرة
سؤالهم عن أقوال النبي ﷺ وأفعاله فسقط ما ذكرتم .

فإن قيل : فما تنكرون أن تكون الصلاة على القبر خاصًا للنبي ﷺ ، ولهذا
قال : «إن هذه القبور مملوءة ظلمة حتى أصلي عليها فتمتلئ نورًا^(١)» .

قلنا : الواجب التأسى به ﷺ بقوله تعالى : ﴿لقد كان لكم في رسول الله
أسوة حسنة﴾^(٢) ودعوى تخصيصه يحتاج إلى دليل ، على أنه لو جاز قول ذلك
لجاز أن يقال : إن صلاته على الموتى كان خاصًا وأن جميع أفعاله خاصة له ،
وهذا لا يقوله أحد ، ولهذا يميز أبوحنيفة للولي أن يصلي على القبر إذا صلى
عليه غيره^(٣) ، فدل على عدم الاختصاص عنده .

(١) هذه الجملة بعض حديث ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة المتقدم ص ٧٢٥ وتعليق : ١ .
وقد رواه بهذه الزيادة : مسلم ولفظه : «إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله عز وجل
ينورها لهم بصلاتي عليهم» . ٦٥٩ / ٢ . وبنحوه أحد ٣٨٨ / ٢ ، والطيالسي ص ٣٢١ ،
والبيهقي ٤٧ / ٤ ، ورجح هو والحافظ في الفتح ٥٥٣ / ١ ، أن هذه الزيادة مدرجة وهي من
مراسيل ثابت عن النبي ﷺ فليراجع كلامهما هناك مع تعقيب ابن الترمذي برده ذلك على
البيهقي . والله أعلم .

(٢) سورة الأحزاب آية رقم ٢١ .

(٣) أي إذا صلى عليها غير الولي قبل دفنها ثم حضر الولي بعد دفنها فله أن يصلي على قبرها أيضا .
وهذا عندهم إذا لم يكن قد صلى عليها من هو أولى منه كالسلطان .
انظر : الدر المختار وابن عابدين ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والهداية والفتح والعناية ٢ / ١١٩ - ٢٢١ ،
وإعلاء السنن ٨ / ٢٣٧ .

خبر آخر: روى أنه كان يعيد الصلاة على الجنائز^(١) وروى: أنه صلى على حمزة مرارا،^(٢) وصلى على النجاشي،^(٣) ولا شك أن قومه كانوا قد صلوا عليه، وهذه الأخبار ضعيفة في الاحتجاج، فإن الخبر الأول لا يعرف، ثم بالاتفاق لا نقول به، فإن إعادة من قد صلى الصلاة غير مشروع^(٤) وهو الجواب عن خبر حمزة إن صح أنكم لا تقولون به^(٥)؛ فإنه يعيد الصلاة الواحدة مرارًا، وصلاته على النجاشي كانت في يوم موته، وهذا كان المعجز

- (١) لم أجده.
- (٢) تقدم ذلك من مرسل أبي مالك الغفاري ص ٧٠٩ تعليق: ٢، وكذلك روى عن ابن عباس والزبير ص ٧١٠ تعليق: ١، لكن يعارضها حديث جابر كما تقدم ص ٧١٨ تعليق: ١.
- (٣) حديث الصلاة على النجاشي رواه جمع من الصحابة منهم: أبوهريرة وجابر وعمران بن حصين وحذيفة بن أسيد، وجرير بن عبدالله وابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري وأنس ومُجمَع بن جارية وسعيد بن زيد وغيرهم رضي الله عنهم. ونكتفي بتخريج حديث الصحابة الثلاثة الأول لوجودها في الصحيحين أو أحدهما فحديث أبي هريرة أخرجه البخاري ١١٦/٣، ١٨٦، ١٩٩، ٢٠٢، ١٩١/٧ مع الفتح.
- ومسلم ٦٥٦/٢ - ٦٥٧ وأبو داود ٥/٩ عون المعبود، والترمذي ٣/٣٤٢، والنسائي ٤/٢٦، ٧٠، ٧٢، وابن ماجه ١/٤٩٠، ٤٩١ وغيرهم.
- وحديث جابر بن عبدالله رواه البخاري ٣/١٨٦، ٢٠٢، ١٩١/٧ مع الفتح، ومسلم ٢/٦٥٧، والنسائي ٤/٦٩، ٧٠، وغيرهم.
- وحديث عمران بن حصين رواه مسلم ٢/٦٥٨ والترمذي ٣/٣٥٧، والنسائي ٤/٥٧، ٧٠، وابن ماجه ١/٤٩١ وغيرهم. انظر مزيدا من تخريجها مع تخريج أحاديث باقي الصحابة المشار إليهم وغيرهم في:
- بلوغ الأمانى ٧/٢١٨ - ٢٢٢ والجنائز للألباني ص ٩٠ - ٩١ ومجمع الزوائد ٣/٣٧ - ٣٩.
- (٤) انظر ذلك في المعنى والشرح ٢/٣٩١، ٣٥٤، والمهذب والمجموع ٥/٢٤٤، ٢٤٦. وأولى أن لا يقول به الحنفية والمالكية لما عرف من مذهبهم في رأس المسألة.
- (٥) أي بخبر حمزة، وهذا احتراز من المصنف من احتمال قولهم به، إذ يلزمهم على القول به صحة إعادة الصلاة وإن كان ممن قد صلى عليها. والله أعلم.

أنه نعاه لهم يوم موته، ثم قومه كانوا كفارا فلا يعتد بصلاتهم عليه، ويدل عليه أن الصحابة صلوا على النبي ﷺ مرارا فوجا بعد فوج (١).

فإن قيل: فلم لا يصلي الآن على قبره؟

قلنا: لأن ذلك يفضي إلى جعل قبره مسجداً (٢) وقد قال: «لا

تتخذوا قبوري مسجداً» (٣) وقال: «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم

(١) انظر ما تقدم ص ٧١٣ تعليق: ١ .

(٢) وأيضا المخاطب بالصلاة عليه ﷺ وبالصلاة على سائر موتى المسلمين هم من كان أهلا للصلاة على الجنازة حين الوفاة ممن حضرها أو علم بها دون من سواهم بمن سيأتي بعدهم ونحوهم، والله أعلم.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ. وأما معناه فيغني عنه ما بعده، وما في معناه من الأحاديث المتواترة، بلفظ: عيدا، أو: وثنا منها:

أولا: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا تجعلوا بيوتكم قبورا ولا تجعلوا قبوري عيدا، وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم». رواه أبو داود ٦/٣١ عون المعبود، وأحمد ٢/٣٦٧، كلاهما من طريق عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عنه مرفوعا. ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق آخر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا قبوري عيدا، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يصلون إليها، وصلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا». وقال: غريب من حديث هشام - أي الدستوائي - لم نكتبه إلا من حديث ابنه عبد الله ٦/٢٨٣.

وقال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي في الرد على السبكي: هذا الحديث رواه أبو داود وهو حديث حسن جيد الإسناد وله شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الصحة ص ٣١٠. وانظر أيضا فتح المجيد ص ٢٦١ - ٢٦٢، وعون المعبود ٦/٣٣ - ٣٤.

ثانيا: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «اللهم لا تجعل قبوري وثنا، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». رواه الإمام أحمد ٢/٢٤٦ وأبو يعلى ص ٥٤٣ زوائده، وابن سعد ٢/٢٤٢ طبقاته، وابن عبد البر في التمهيد ٥/٤٣، والحميدي ٢/٤٤٥، وعن طريقه أبي نعيم في الحلية ٧/٣١٧، وكذلك ابن عبد البر ٥/٤٤.

كلهم من طريق سفيان - وهو ابن عيينة - عن حمزة بن المغيرة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعا. وضح إسناده الألباني ص ٢٥ - تحذير الساجد من اتخاذ =

= القبور مساجد .

ثالثاً: ما رواه مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ١/ ١٧٢ . ومن طريقه ابن سعد ٢/ ٢٤١ . وهذا مرسل صحيح الإسناد .

وقد رواه عبدالرزاق ١/ ٤٠٦ وابن أبي شيبة ٣/ ٣٤٥ بنحوه لكنها لم يذكرها عطاء . ووصله البزار من طريق عمر بن صهبان عن زيد بن أسلم، عن عطاء عن أبي سعيد مرفوعاً بنحوه، وقال: لا نحفظه عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد ١/ ٢٢٠ كشف الأستار .

قال الهيثمي: فيه عمر بن صهبان قد اجتمعوا على ضعفه ٢/ ٢٨ مجمع الزوائد . وهذا يخالف ما حكاه ابن عبدالبر عن البزار وما رواه بإسناده من طريقه وفيه: عمر بن محمد - أي ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب بدل: عمر بن صهبان .

وقال: فهذا الحديث صحيح عند من قال بمراسيل الثقات وعند من قال بالسند، لإسناد عمر بن محمد له وهو ممن تقبل زيادته . راجع التمهيد ٥/ ٤١ - ٤٣ . وتابعه على ذلك الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في تيسير العزيز الحميد ص ٢٩٤ .

ونقل الألباني عن ابن رجب ما يدل على أن هذا وهم من ابن عبدالبر ومال إليه ص ٢٦ تحذير الساجد . وهذا يتضح أن المعول في هذا على رواية مالك المرسله وباقي الطرق لها شواهد والله أعلم . وانظر بقية شواهد في فتح المجيد ص ٢٦٣ باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد . . .

(١) رواه البخاري ١/ ٥٣٢، ٦/ ٤٩٤ — ٨/ ٤٩٥، ٨/ ١٤٠، ١٠/ ٢٧٧ مع الفتح . ومسلم ١/ ٣٧٧، والنسائي ٢/ ٤٠ — ٤١، والدارمي ١/ ٢٦٧، وابن الجارود ص ٦٨، وأحمد ١/ ٢١٨، ٦/ ٣٤، ٢٢٩، ٢٧٥ .

عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم قالا: لما نُزِلَ برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا أغتم بها كشفها عن وجهه فقال — وهو كذلك: لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . يحذّر ما صنعوا لفظ البخاري في الموضع الأول .

ورواه البخاري ٣/ ٢٠٠، ٨/ ١٤٠، ٨/ ١٤٠ مع الفتح ومسلم ١/ ٣٧٦، وأحمد ٦/ ٨٠، ١٢١، ١٤٦، ٢٥٥، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجدا» قالت: ولولا ذلك لابرزوا قبره غير أبي =

فإن قيل : إنما يكون مسجدا لو كانت مسجد الجنائز (*) وصلاة الجنازة لا تعاد .

قلنا : المسجد ما اتخذ للصلاة .

ومن المعنى : أن الصلاة شرعت شفاعا للميت ودعاء له ، والدعاء بعد الدعاء مشروع وكذلك شفاعا زيد بعد شفاعا عمرو مثلا غير ممنوع منها .

فإن قيل : فكان يجب أن يجب التكرار .

قلنا : إنما لم يجب ، لأنه فرض كفاية فيكتفي فيه بالمرة الأولى ، فلم يكلف غيره ، ذلك بعد سقوط الفرض ، فأما منع الجواز فلا نعرف (٢٩٧/أ) له وجهها .

والقياس : أن كل من جاز (١) أن يصلي على الميت – إذا لم يكن قد صلى عليه – جاز (٢) أن يصلي عليه وإن كان قد صلى عليه ، دليله الولي والولي (٣) .

فإن قيل (٤) : الولي له حق التقدم ، فإذا صلى غيره ثم حضر فصلي انتقضت الصلاة الأولى وصار كأنه هو المبتدئ بالصلاة ، كمن صلى الظهر يوم الجمعة ثم حضر لصلاة الجمعة انتقض ظهره وهذا معدوم في غير الولي .

= وفي رواية لأحمد ٦/١٤٦ ، ٢٥٢ «لعن الله قوما . . .» وفي رواية له ٦/٢٧٤ «قاتل الله قوما . . .» . والأحاديث في النهي عن اتخاذ القبور مساجد متواترة صحيحة انظر أكثرها في : بلوغ الأماني شرح الفتح الرباني ٨/١٥١ - ١٥٦ ، وتحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد للألباني ص ١١ - ٢٨ .

(*) لم يتضح لي مراده ، ولعله سقط من الجملة ما يوضح معناها .

(١-٢) أي (جاز له) في الموضعين .

(٣) أي كما يقول الحنفية وتقدم ص ٧٢٠ وتعليق : ٥ .

(٤) انظر بدائع الصنائع ٢/٧٧٨ وفي هذا خلاف عند الحنفية . والذي حققه بعضهم أن الفرض وهو قضاء حق الميت قد تأدى بصلاة غير الولي ولكنه لا يسقط حق الولي ، ولهذا استثنوه من قولهم : والتفعل بها غير مشروع . على القول بأن صلاته تقع نفلا حينئذ . انظر : فتح القدير ٢/١٢٠ ، والبحر الرائق ٢/١٩٥ .

قلنا: حق الولي إنما يراعى مع قيام فرض الصلاة، وصلاة الميت قد سقط فرضها بصلاة غير الولي عليه، ولهذا لو لم يصلّ الولي كانت صلاة من صلى عليه محتسبة وسقط فرض الكفاية عن جميع الناس، وإذا سقط فرض الصلاة سقط حق الولي، لأنه حكم من أحكامها، فأما صلاة الظهر فلا يجوز أن يفعلها من تجب عليه الجمعة، ومن لا تجب عليه لا ينقض ظهره إذا صلاها وإن حضر الجمعة.

احتج الخصم: بحديث ذكره أبو زيد^(١) أن عمر رضي الله عنه أتى بجنائز كان قد صلى عليها رسول الله ومعه قوم فأراد أن يصلي عليها ثانيا فأخبره رسول الله ﷺ أن الصلاة على الجنائز لا تعاد^(٢). قال: ولأن السلف لم ينقل عنهم الإعادة.

قلنا: هذا الخبر مما لم ينقل في أصل ولا عرف في مسند فلا يحل قبوله، وكيف يدّعي على السلف أن الصلاة لا تعاد، وقد أعادوا على النبي ﷺ مرارا؟ ثم لو صح ما نقلوه عن الرسول لاحتمل أنه أراد أنه لا تجب الإعادة فإن شئت فاترك وإن شئت فصلّ، أو أنه لا يعيدها من قد صلى مرة ويكون كأنّ عمر لما فاتته قال: يا رسول الله صلّ بنا فأخبره أنها لا تعاد يعني ممن قد صلى، وكذا السلف لم تكثّر الإعادة فيهم؛ لأنهم قد علموا أنها فرض على الكفاية فإذا فعلها بعض الناس سقطت عنهم، فلا يحتاجون إلى الإعادة.

واحتج^(٣): بأن الصلاة على الميت فرض على الكفاية، والفرض سقط بالأولى، والثانية تكون تطوّعا، ولا يجوز التطوع بصلاة الجنائز، ولهذا لا

(١) لا أدري من المقصود به، ولعله المتقدم ص ١٤١.

(٢) لم أجده له تحريجا. وقد حكاه الكاساني في بدائع الصنائع ولم يعزه لأحد ٧٧٧/٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٧٧٨/٢، والهداية والفتح والعناية ١٢٠/٢، وما تقدم ص ٧٣٣

تعليق: ٤.

يعيدها من قد صلى عليها مرّة، ولهذا لا يتبدأ التطوع بهذه الصلاة من غير ميّت .

قلنا: سقوط الفرض بالأولى لم يمنع صحة الصلاة عليها ثانياً، كما لو صلى غير الولي (ثم حضر الولي)^(١) فإن الفرض قد سقط ثم تصح صلاة الولي .

فإن قيل: إذا صلى غير الولي ثم حضر الولي انتقضت الصلاة الأولى وصارت صلاة الفرض هي صلاة الولي؛ لأن الصلاة هي قضاء حق الميت وقضاء حقه مشروع (٢٩٧/ب) على أهله ومن له حق الإمامة عليه، فإذا فعله غيرهم لغا وصار ما فعلوا^(٢) هو قضاء حقه فلم يبق بعدهم حقاً .
قلنا: صلاة غير الولي عليه صحيحة، بدليل أنه لو لم يصلّ الولي أجزاء تلك الصلاة في قضاء حقه، والحكم بانتقاضها بعد صحتها يحتاج إلى دليل .

وقولهم: قضاء حق الميت مشروع على أهله، إن أرادوا شرع لهم خاصة لم نسلم، وإن أرادوا شرع لهم ولغيرهم لكن كان لهم حق التقدم فهو صحيح، ونحن نقدمهم، فإذا صلوا لا يمنع ذلك من صحة صلاة غيرهم، وهذا كما أن الوضوء شرع للصلاة، ورفع الحدث بالوضوء الأول هو الواجب، وهو كاف ثم لو أعاد الوضوء كان مشروعاً وإن كانت الكفاية وقعت بالأول .

وقولهم: إن من صلى مرة لا يعيد، لا يمتنع أن لا تتكرر منه ويصلى إذا كان ما صلى، كالولي يكره له الإعادة، وإذا لم يكن قد صلى كان له أن يصلي وإن كان قد صلى غيره، وكذلك من سلّم على جماعة إذا ردّ واحد منهم أجزاء

(١) مضروب عليها، ولكن إثباتها أولى لبيان مراده، وبدليل الاعتراض بعده .

(٢) أي ما فعله أهله ومن له حق الإمامة عليه .

ولو ردَّ الباقون بعد ذلك كان جائزاً ولو (أراد) (١) الذي ردَّ أولاً أن يردَّ ثانياً كره له ذلك فكذا ههنا .

وقولهم : لا يتطوَّع بها ابتداء يبطل بصلاة الفرض لا يتطوَّع بها ابتداء ، ولو صلاها وحده ثم حضرت جماعة تطوَّع بها وأعادها ؛ ولأن التطوع بها ابتداء لا سبب له وهذا قد وجد سببه ، وفرق بينهما ، ألا ترى أن من أراد التطوع بصلاة الكسوف والاستسقاء ابتداء لا يجوز؟ ولو تطوَّع بها بعدما وجد سببها وصلاتها غيره جاز كذلك ههنا .

واحتج : بأنه لو جاز تكرارها في حقه لجاز تكرار الغسل والتكفين .
قلنا : لم كان كذلك؟ وفي إعادة الغسل تأخير دفنه ويخشى من ذلك الفساد بخلاف الصلاة ، فإنها شفاة ودعاء ولا ضرر فيها على الميت بل له فيها منفعة .

ولأن الشرع لم يرد أنه كرَّر ذلك في حق الرسول ولا غيره بخلاف الصلاة فإنها قد كررت على الرسول ﷺ ، وصلى النبي (٢) ﷺ على من قد صلى عليه فافترقا ؛ ولأن هناك لو غسَّله غير الوالي لم يشرع أن يعيد الوالي الغسل ، وفي الصلاة يعيد الوالي والوالي عنده (٣) فكذلك غيرهما . والله أعلم بالصواب .

٤٩ - مسألة : تستفاد صلاة الجنائز بالوصية ، ويقدم الوصي على الوالي والوالي (٤) ، نص عليه في رواية صالح : إذا وصَّى أن يصلي عليه رجل فهو أحق من ولده ، أبو بكر الصديق وصَّى أن يصلي (٢٩٨/أ) عليه عمر ، وعمر

(١) في المخطوطة (رد) وصوابها المثبت بدليل ما بعده .

(٢) راجع حديث ابن عباس وأبي هريرة .

(٣) في المخطوطة (غيره) وصوابها المثبت ، أي عند من منع الصلاة على من قد صلى عليه .

(٤) انظر : الإفصاح ١/١٨٧ ، والمغني والشرح ٢/٣٦٦ ، ٣٠٩ ، والفروع ٢/٢٣١ ، والمبدع

٢٢١/٢ - ٢٢٢ والإنصاف ٢/٤٧٣ ، وكشاف القناع ٢/١١٠ .

وَصَّى أَنْ يَصِلِي عَلَيْهِ صَهيب^(١).

وقال في رواية ابن منصور: إذا وصَّى فهو بيِّنٌ وإذا لم يوصِّ فلا أدفع الأولياء وبه قال^(٢):

وقال أبوحنيفة ومالك والشافعي: لا تستفاد الصلاة بالوصية بحال^(٣).

وقال داود: كل الناس في الصلاة سواء^(٤).

لنا: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾^(٥).

فتهدّد مبدّل الوصية.

وكذلك أثبت حقوق الورثة في ماله من بعد ما يوصى بها أو دين فدلّ على

-
- (١) انظر نصها في مسائل صالح . المسألة رقم ١٥١١ ص ١٠٣٠ مطبوعة على الآلة الكاتبة .
- (٢) بياض في المخطوطة . قال في المغني: هذا - أي تقديم الوصي على الوالي والأولياء - مذهب أنس وزيد بن أرقم وأبي برة وسعيد بن زيد وأم سلمة وابن سيرين ٣٦٦/٢ ، وحكاه النووي عن ابن المنذر وزاد: أحمد وإسحاق ٥/٢٢٠ .
- (٣) وكذا عزاه بعض الحنابلة كما في الإفصاح ١/١٨٧ ، والمغني والشرح ٢/٣٦٦ ، ٣٠٩ ، ولم أجد نصّاً في هذا عن الأئمة الثلاثة أعني في خصوص الوصي . لكن هذا هو المفتى به عند الحنفية والمذهب عند الشافعية ، أما المالكية فالوصي أحقُّ بها من الوالي والأولياء كمشهور مذهب الحنابلة لكن اشترطوا أن تكون الوصية لخير يرجى في الموصى إليه لا لكرهه الميت عاصبه وإغاظته وإفلاته .
- انظر: للحنفية: الدر المختار وابن عابدين ٢/٢٢١ - ٢٢٢ ، ومراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي عليها ص ٣٩١ . وللمالكية: الكافي لابن عبد البر ١/٢٣٨ ، وقوانين الأحكام لابن جزى ص ١١٠ ، ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل ١/١١٦ ، وكذلك شرح المواق والحطاب ٢/٢٥١ ، وللشافعية: حلية الأولياء ٢/٢٩١ ، والمجموع ٥/٢٢٠ والروضة ٢/١٢٢ .
- (٤) ومذهب ابن حزم في هذا كالمذهب الحنابلة ، ولم يحك مذهباً لإمامه . انظر: المحلى ٥/١٤٣ ، ١٤٥ .
- (٥) سورة البقرة آية رقم: ١٨١ .

أنه لا يثبت لهم حق إلا بعد الوصية، وإذا كان هذا فيما ينتقل إليهم ويعود نفعه عليهم يقطعهم بالوصية فما هو له ويعود نفعه عليه أولى بأن يقطعهم عنهم بالوصية.

ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فروى أن أبابكر الصديق وصّى أن يصلي عليه عمر^(١) وعمر وصّى أن يصلي عليه صهيب، فلما وضع سرير عمر ابتدره اثنان، روى أنهما عثمان وعلي، وروى أنهما علي والزبير، فقال لهما صهيب: ادخلا الصف ما أحب إليكما الأمر، ما رأيت من أمركما أعظم من هذا فدخلا في الصف^(٢). روى ذلك أحمد وابن حامد وذكره ابن جرير في

(١) لم أجده مسندا. ولكن صلاة عمر علي أبي بكر رضي الله عنهما مشهورة. رواه عبدالرزاق عن معمر، عن الزهري قال: صلى عمر على أبي بكر وصلى صهيب على عمر. ٤٧١/٣. وهذا الإسناد صحيح لكنه مرسل للزهري، وقد رواه ابن سعد من طريق الواقدي عن معمر، عن الزهري مقرونا بغيره مثله ٢٠٧/٣، وله عنده طرق أخرى عن غير الزهري ٢٠٧/٣. وحكاها ابن عبدالبر في الاستيعاب ١٥٧/٢ - مع الإصابة، والحافظ في تهذيب التهذيب ٣١٦/٥، وقال الحافظ في التلخيص الحبير: قد ثبت أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وصهيبا صلى على عمر في المسجد. وهو في الموطأ وغيره. اهـ ١٣٤/٢.

كذا قال والذي رأيته في الموطأ عن مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر أنه قال: صُلي على عمر بن الخطاب في المسجد ١/١٣٠، ومن طريق مالك رواه عبدالرزاق ٣/٥٢٦، وابن أبي شيبه ٣/٣٦٤ كلاهما بلفظه فليتأمل.

(٢) رواه الحاكم من طريق سفيان الثوري، عن هشام بن عروة عن أبيه قال لما قتل عمر ابتدره علي وعثمان بالصلاة عليه فقال لهما صهيب: إليكما عني فقد وليت من أمركما أكثر من الصلاة على عمر وأنا أصلي بكم المكتوبة فصلّي عليه صهيب. وسكت عنه الحاكم والذهبي ٣/٩٢. وبنحوه رواه ابن جرير الطبري في تاريخه عن المسور بن مخرمة وعمرو بن ميمون الأودي ٣/١٣، ٣٥.

وبنحوه ابن سعد من طريق الواقدي عن أبي الحويرث ٣/٣٦٧. لكن فيها أن الذي قدم صهيبا وردّها هو عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهم.

لكن دلّ هذا على أن سبب صلاة صهيب على عمر لكونه إمام المكتوبات حينذاك. حيث عهد إليه عمر - حين طعن - بالصلاة بالناس لمدة ثلاثة أيام وهي المدة التي حدّدها لأهل =

تاريخه^(١).

وأوصى ابن مسعود ان يصلي عليه ابن الزبير^(٢)، وأوصى أبوبكرة أن يصلي عليه أبوبردة^(٣)، وأوصت عائشة أن يصلي عليها أبوهريرة^(٤)، وأوصت

= الشورى لاختيار أحدهم خليفة للمسلمين . وهذا مشهور.

وانظر أيضا: طبقات ابن سعد ٣/ ٣٤١، ٣٤٤، والبداية والنهاية لابن كثير ٧/ ١٤٥، ٣١٩، والاستيعاب ٢/ ٤٦٩ مع الإصابة، وسير أعلام النبلاء ٢/ ١٨، ٢٦، وتهذيب التهذيب ٤/ ٤٣٩ ومجمع الزوائد ٩/ ٧٥-٧٩. فلعل قول المصنف هنا: وعمر وصى أن يصلي عليه صهيب، ليس في أصل الخبر. والله أعلم.

(١) لم أجده عن الإمام أحمد مسندا، لكن اشتهر حكاية ذلك عنه في كتب الخنايلة.

انظر: المغني والشرح ٢/ ٣٦٧، ٣٠٩، والمبدع ٢/ ٢٢٢، وكشاف القناع ٢/ ١١٠. ولعل مرادهم رواية صالح السابقة عنه في رأس المسألة. وحكاة النووي في المجموع ٥/ ٢٢١ ولم يعزه لأحد. وأما أصل ابن حامد فليظن؟ وأما ابن جرير فروى في تاريخه صلاة عمر على أبي بكر ٤/ ٤٨ وصلاة صهيب على عمر كما تقدم. ولا ذكر للصوية بالصلاة عليهما في كلا الموضوعين.

(٢) رواه البيهقي ٤/ ٢٩ وذكره ابن عبد البر ٢/ ٣٢٤ - الاستيعاب، والذهبي في سير أعلام النبلاء

١/ ٤٩٩ لكن عندهم (الزبير بن العوام) وهو الموافق لما يذكره الخنايلة في كتبهم. بل وفي أصل كتابة هذه المخطوطة إذ يلاحظ إلحاق كلمة (ابن) فوق السطر.

لكن يروى أن ابن مسعود قد أوصى للزبير وابنه عبدالله لاستيفاء حقوقه وتزويج نسائه والقيام على رقيقه ومع هذا فبين الوصيتين فرق.

انظر: طبقات ابن سعد ٣/ ١٥٩ - ١٦١ وسير أعلام النبلاء ١/ ١٩٨ - ١٩٩.

(٣) كذا - أبوبردة - بالدال المهملة، وصوابه أبوبرزة - بالزاي - الأسلمي الصحابي. قال خليفة بن

خياط في طبقاته في ترجمة أبي بكرة: مات بالبصرة سنة اثنتين وخمسين وصلى عليه أبوبرزة ص ٥٤، ١٨٣، وحكاة عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣/ ٩. وكذلك الحافظ في تهذيب

التهذيب وقال: زاد غيره - أي غير خليفة - وكان أوصى بذلك ١٠/ ٤٧٠. وهو الموافق لما يذكره الخنايلة عن الإمام أحمد أنه قاله. انظر: المغني والشرح ٢/ ٣٦٧، ٣٠٩، وكشاف

القناع ٢/ ١١٠. وأما قول ابن مفلح في المبدع: وأوصى أبوبكرة أن يصلي عليه أبوهريرة ٢/ ٢٢٢. فلم أر له عليه متابعا، وما أظنه إلا وهما أو خطأ. والله أعلم.

(٤) كذا في المغني والشرح ٢/ ٣٦٧، ٣٠٩، وكشاف القناع ٢/ ١١٠، والمجموع للنووي =

أم سلمة أن يصلي عليها سعيد بن جبير^(١)، وأوصى

= ٢٢١ / ٥ ولم يعزوها لأحد، أعني الوصية بذلك . وأما صلاة أبي هريرة على عائشة مشهورة . ومن رواها عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن نافع قال : سمعته يقول : صليت على عائشة والإمام يومئذ أبوهريرة ٣ / ٤٧١ . وعن ابن جرير قال : أخبرني نافع قال : صلينا على عائشة وأم سلمة وسط البقيع بين القبور قال : والإمام يوم صلينا على عائشة أبوهريرة وحضر ذلك ابن عمر ٣ / ٢٢٥ ، وهذا إسناد صحيح ، وقد رواها البيهقي بإسناده عن مخزومة . عن أبيه عن نافع أنه صلى مع أبي هريرة على عائشة زوج النبي ﷺ حين صلوا الصبح ٢ / ٤٦٠ . ومخزومة بن بكير صدوق . لكن روايته عن أبيه وجادة عند الأكثر لم يسمع من أبيه . انظر ابن التركياني مع البيهقي ٢ / ٤٦٠ والتقريب ٢ / ٢٣٤ وتهذيب التهذيب ١٠ / ٧٠ - ٧١ . ورواها ابن سعد عن الواقدي من طرق أخرى عن نافع وغيره وفيها ما يدل على أن وقت الصلاة عليها في رمضان بعد الوتر وأن أبا هريرة صلى عليها لأنه كان خليفة مروان على المدينة حينذاك والله أعلم .

(١) كذا سعيد بن جبير، ولم أر للمصنف متابعا بل المشهور حكايته في كتب الخنايلة وغيرهم : سعيد بن زيد رضي الله عنه . وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء : روى عطاء بن السائب ، عن محارب بن دثار أن أم سلمة أوصت أن يصلي عليها سعيد بن زيد أحد العشرة ، وهذا منقطع ، وقد كان سعيد توفي قبلها بأعوام ، فلعلها أوصت في وقت ثم عوفيت وتقدمها هو ٢ / ٢٠٨ . وحكاها الحافظ عن ابن عبدالبر وأجاب عنه بمثله دون قوله (منقطع) ١٢ / ٢٨٥ تهذيب التهذيب . وقد روى وصيتها ابن أبي شيبة قال حدثنا جرير بن عبد الحميد عن عطاء عن محارب بن دثار قال : أوصت أم سلمة أن يصلي عليها سعيد بن زيد ٣ / ٢٨٥ ، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد ص ١٥٤ ، قال حدثنا أحمد ، حدثنا جرير به ، وزاد : وكان أمير المدينة يومئذ مروان بن الحكم .

وروى البيهقي بإسناده عن أبي حمزة السكري ، عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار قال : ماتت أم المؤمنين - أظنها ميمونة رضي الله عنها فأوصت أن يصلي عليها سعيد بن زيد . ورواه سفيان الثوري عن عطاء بن السائب . عن محارب بن دثار أن أم سلمة أوصت أن يصلي عليها سوى الإمام (وهذا أصح) . ٤ / ٢٩ .

وقد وصل هذا ابن أبي شيبة قال : حدثنا وكيع عن سفيان به بمثله ٣ / ٢٨٦ . وهذا إسناد صحيح إن كان محارب قد أدرك أم سلمة رضي الله عنها ولعل هذا مراد الذهبي بقوله (منقطع) ويدل عليه ما رواه الحاكم من طريق خالد وجرير عن عطاء بن السائب قال : كنا قعوداً مع محارب بن دثار فقال : حدثني ابن لسعيد بن زيد أن أم سلمة أوصت أن يصلي =

أبو سريحة^(١) أن يصلي عليه زيد بن أرقم فلما وضعت جنازته جاء عمرو بن حريث^(٢) ليتقدم وكان أمير الكوفة فقال له ولده: أصلح الله الأمير، إن أبي وصى أن يصلي عليه زيد بن أرقم فقدم زيد^(٣).
وأوصى أبو ميسرة^(٤) أن يصلي عليه شريح^(٥). ذكر هذه الأخبار ابن حامد وغيره.

فإن قيل^(٦): لعل الأولياء رضوا أو أذنوا.

- = عليها سعيد بن زيد خشية أن يصلي عليها مروان بن الحكم ١٩/٤، وسكت عنه ولم أره في تلخيص الذهبي. وإسناده ضعيف. فإن خالدًا وجريرا ممن روى عن عطاء، بعد اختلاطه، وأيضاً من هو ابن سعيد هذا؟
وهذا بخلاف رواية الثوري فإن سماعه من عطاء قديماً قبل اختلاطه انظر ترجمة عطاء بن السائب في تهذيب التهذيب ٧/٣٠٢-٣٠٧.
- والحاصل: أنه ليس فيما تقدم أصح من طريق الثوري فإن سلم من الانقطاع فقد ثبتت وصية أم سلمة بقطع النظر عن وقت الوصية والموصى له وعمن صلى عليها حقيقة. والله أعلم.
- (١) أبوسريحة: بالسین المهملة - على وزن عجيبة - هو: حذيفة بن أسيد - بفتح الهمزة - الغفاري صحابي من أصحاب الشجرة مشهور بكنيته توفي سنة ٤٢ هـ رضي الله عنه. وقد وقع في المخطوطة (أبوسريحة) بالشين المعجمة وهو خطأ. انظر ترجمته: في التقريب ١/١٥٦، وتهذيب التهذيب ٢/٢١٩، والإصابة والاستيعاب ١/٣١٧، ٢٧٨.
- (٢) هو: عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان القرشي المخزومي، صحابي صغير، نزل الكوفة وكان يتولى إمرتها لزياد وابنه عبيد الله إذا خرجا إلى البصرة وتوفي سنة ٨٥ هـ رضي الله عنه. انظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٣، وسير أعلام النبلاء ٣/٤١٧-٤١٩، والإصابة والاستيعاب ٢/٥٣١، ٥١٥، وتهذيب التهذيب ٨/١٧-١٨، والتقريب ٢/٦٧، والأعلام ٥/٢٤٣.
- (٣) كذا (زيد) بدون نصب، ولعل الألف سقطت من الناسخ، أو أن الفعل قبله مبني للمجهول. وهذا الأثر في المغني والشرح ٢/٣٦٧، ٣٠٩، ولم أجده مسنداً. وروى الإمام أحمد من طريق أبي سلمان المؤذن قال: توفي أبوسريحة فصرى عليه زيد بن أرقم فكبر عليه أربعاً وقال كذا فعل رسول الله ﷺ ٤/٢٧٠، قال الساعاتي: لم أقف عليه بهذا اللفظ لغير الإمام أحمد وسنده جيد. اهـ ٧/٢٣٠ بلوغ الأمان والله أعلم.
- (٤) هو: عمرو بن شرحبيل الهمداني، أبو ميسرة، الكوفي، ثقة عابد مخضرم مات سنة ٦٣ هـ، روى له الجماعة إلا ابن ماجه. التقريب ٢/٧٢، وتهذيب التهذيب ٨/٤٧.
- (٥) رواه ابن أبي شيبه ٣/٢٨٥، وابن سعد ٦/١٠٨، وإسناده صحيح.
- (٦) انظر المجموع ٥/٢٢١.

قلنا: لو كان ذلك لنقل، ثم قد روى إسماعيل الصَّفَّار^(١) في فضائل الصحابة: إن عبد الله بن عمر أراد أن يتقدّم فقال له عبدالرحمن إن عمر أمر صهيياً بالصلاة^(٢). وهذا يدل على أنه لم يُجَزَّ^(٣)، وهو الظاهر، فإن ولد أبي بكر وابن عمر كانوا يؤثرون التقدم على آبائهم؛ ولأن الوصية لم تكن مؤثّرة ما استجاز أبوبكر وعمر ومن ذكرنا من الصحابة فعلها لأنها تقع عبثاً عندكم، ولأنهم يقطعون حق وليهم؛ ولأن صهيياً علل بأن عمر وصى^(٤) ولم يعلل بأن القريب رضى، فلو لم تكن الوصية حجّة لأنكر عليه وقيل له الوصية (٢٩٨/ب) لا تؤثّر في هذا، فلما اتفق الصحابة على ذلك دلّ على أن إجماعهم أن الوصية مؤثّرة وإنما أُخِّروا بالوصية.

والمعنى في المسألة: أن الصلاة على الميت حق له فكان له نقله بالوصية إلى من يختاره كثلث ماله والنظر في حقوق أولاده الأصاغر، وهذا صحيح لما تقدم من أنه إذا نقل عن الورثة ما كان يصل إليهم من المال وعن الحاكم ماله من النظر في حق الأيتام، فلأن ينقل خالص حقه، وما يختص منفعتة به أولى، ويدل على أن منفعتة له أنه دعاء وشفاعة له ورحمة وسكن، قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَّاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ﴾^(٥) ولهذا يشرف شرف من

(١) هو - فيما يظهر لي - أبو علي، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصفار البغدادي المتوفى سنة ٣٤١هـ من أصحاب الأجزاء الحديثية. انظر: شذرات الذهب ٢/٣٥٨، وكشف الظنون ١/٥٨٨، والرسالة المستطرفة ص ٦٦.

(٢) لم أجده - وينظر في أصل الصَّفَّار إن وجد. وإن صح هذا الأثر فهو محمول على أمره صهيياً

بالصلاة بالناس المكتوبات في تلك الأيام كما تقدم ص ٧٣٩ تعليق رقم: ١.

(٣) من الإجازة، ورسمها في المخطوطة (نحتر، ويحتمل يختر) والصحيح ما أثبت.

(٤) لم أجده، ويراجع ص ٧٣٩ تعليق: ١.

(٥) سورة التوبة آية رقم: ١٠٣.

يصلى عليه من أهل الدين ويتَّضِعُ^(١) بترك الصلاة من أهل الفضل عليه حتى قال أصحابنا: لا يصلي الإمام على الغال ولا على من قتل نفسه^(٢) وحتى إن الكافر لا يصلي عليه مسلم إهانة له، وإذا كان كذلك ثبت أنه حقه ونفعه عائد إليه فله أن يوصي به إلى من يراه الأفضل الأكمل ليتوفَّرَ عليه مقصوده ولا يلزم ولاية النكاح، فإنها كمسألتنا تستفاد بالوصية^(٣).

فإن قيل: ماله والولاية على أولاده الأصاغر حق ثبت له في حال حياته فجاز له أن يوصي به بخلاف مسألتنا، فإن الصلاة عليه ليست بحق له حال الحياة، وإنما يحدث الحق بعد موته للأولياء، فلا يملك أن يوصي بما لا يملكه.

قلنا: لو لم يملكه لم ينتقل إلى ورثته؛ لأن الرسول ﷺ قال: «من ترك حقاً فلورثته»^(٤) فإن لم يكن هذا حقه فكيف يكون الورثة أولى به، بل يجب أن

-
- (١) من (وضع) بضم الضاد المعجمة، أي صار وضعياً أي قليل القدر والشأن.
- (٢) أي عمداً، وهي الرواية المشهورة عن الإمام أحمد في كلا المسألتين، لكن هل ترك الصلاة عليهما على سبيل الاستحباب أو التحريم؟ الأول هو المذهب كما في الإنصاف ٢/٥٣٥. وانظر: الإفصاح ١/١٨٧، والمبدع ٢/٢٥٩، وكشاف القناع ٢/١٢٣.
- (٣) وهي إحدى الروايتين عن الإمام أحمد اختارها الخزي كما في المغني ٧/٣٥٤، وقال صاحب الإنصاف: وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ٨/٨٥. وانظر بحث هذه المسألة في رسالتي «الولاية في النكاح» ص ٥٧٩ وما بعدها.
- (٤) لم أجده بلفظ (حقاً). لكنه ثابت من حديث جماعة من الصحابة بلفظ: من ترك مالا فلورثته، منهم أبوهريرة وجابر بن عبد الله والمقدام بن معد يكرب رضي الله عنهم. أما حديث أبي هريرة فرواه البخاري ٤/٤٧٧ مع الفتح، ومسلم ٣/١٢٣٧-١٢٣٨، وأبو داود ٨/١٧١ عون المعبود، والترمذي ٣/٣٨٢، ٤/٤١٣، والنسائي ٤/٦٦، وابن ماجه ٢/٨٠٧، وأحمد ٢/٢٨٧، ٢/٢٩٠، ٣١٨، ٣٣٥، ٣٥٦، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٦٤، ٥٢٧. وأما حديث جابر فرواه مسلم ٢/٥٩٢-٥٩٣، وأبو داود ٨/١٧١، ٩/١٩٣ عون المعبود، والنسائي ٣/١٨٩، ٤/٦٦، وابن ماجه ١/١٧، ٢/٨٠٧.
- وأما حديث المقدم فرواه أبو داود ٨/١٠٦-١١١ عون المعبود، وابن ماجه ٢/٩١٥ =

يكون المسلمون فيه سواء، كما قال داود^(١)، على أنّنا نقول بل هو المتسبب إلى ما يعود بنفعه في ثوابه وتَجْمُلُه^(٢) ومنفعته في الدنيا وهو أن يتسبب إليه بتحصيله له بعد الموت، ولهذا يتسبب إلى تعليم العلوم، وإيقاف الوقوف ليجري له ثواب ذلك، بعد موته على ما قال ﷺ: «كُلُّ عمل ابن آدم ينقطع إلا ثلاث، علم ينتفع به، أو صدقة دارة^(٣)، أو ولد صالح يدعو له^(٤)».

وقولك: إنه لا يملك الحقوق بعد موته، فلا نسلم ذلك، فإنه لو نصب شبكة ومات فتعلّق فيها صيد كان له حتى تقضي منه ديونه وتنفّذ وصاياه، وكذلك لو جرحه إنسان خطأ، فمات كانت الدية حادثة على ملكه دون ورثته في رواية، وكذلك إذا وصّى كانت الوصية سبباً قاطعاً لحق الورثة كثلث ماله يحدث حق الورثة فيه بعد الموت لولا الوصية، ولكن ينقطع بالوصية (٢٩٩/أ) وكذلك النظر في حق أطفاله يحدث بموته للحاكم ثم يقطعه بوصيته، على أن علة الأصل قد نقضت عليهم بما زاد على الثلث من ماله وبولاية النكاح في حق بناته هو حق له في حال الحياة ولا يملك نقله بالوصية عندهم في المسألتين^(٥).

= وأحمد ٤/١٣١، ١٣٣، وابن حبان ص ٣٠٠ موارد.

- (١) أي الظاهري، وتقدم في رأس المسألة.
- (٢) في المخطوطة غير معجمة ولا مضبوطة والمثبت هو الأقرب للمراد.
- (٣) كذا - ولم أجده بهذا اللفظ - في مصادر تخريجه الآتي - بل بلفظ (جارية) والمعنى واحد.
- (٤) رواه مسلم ٣/١٢٥٥، وأبو داود ٨/٨٦ عون المعبود، والترمذي ٤/٦٢٧ تحفة، والنسائي ٦/٢٥١، وأحمد ٢/٣٧٢، كلهم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» واللفظ لمسلم.
- (٥) انظر: اتفاقهم على عدم ملكه الوصية بأكثر من الثلث في: المبسوط ٢٧/١٥٣، والكافي لابن عبد البر ٢/٣١٩، والأم ٤/١٠٥، والإنصاف ٧/١٩٣، والمحلى ٩/٣١٧ - ٣٢٠.

وعندنا في المسألة الأولى^(١) ولأن الوصية سبب يستفاد به الولاية في مال غيره فجاز أن يستفاد به الصلاة عليه كالنسب وولاية الحكم، ولا يلزم الكتابة، فإنه يستفاد بها التصرف في مال نفسه، لأنه مالك إلا أن ملكه غير تام لتعلق الدين به، ونحن قلنا في مال غيره، ولأنه إذا جاز للإمام أن يوصي بالإمامة الكبرى وهي تجمع الصلاة وغيره، فلأن يجوز أن يوصى بالصلاة عليه وهي نوع مما تشمله الإمامة أولى وأحرى، ولأنه إذا قَدَّمَ السلطان على الولي استدلالاً بأن الميت كان راضياً^(٢) به في حال الحياة وكذا بعد موته فمن صرح بالرضى بوصيته إليه أولى، وهذا يلزم الجماعة إلا قول الشافعي .
 واحتج الخصم بقوله تعالى: ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾^(٣).

قلنا: الآية واردة في الميراث لأنهم كانوا يتوارثون بالحلف والمعاقدة فنزلت هذه الآية ناسخة لذلك، ولهذا قال: ﴿إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفا﴾^(٤).

= وأما مسألة الوصية بتزويج بناته فلا يملكها عند الحنفية والشافعية والظاهرية وإحدى الروایتين المشهورتين عن الإمام أحمد. وصحتها منه هو مذهب المالكية والرواية الأخرى عن الإمام أحمد وهي المذهب .

انظر لهم: الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٧٩/٣، والمدونة ١٤٦/٢، والأم ١٩/٥ - ٢٠، والإنصاف ٨٥/٨ - ٨٦، والمحلى لابن حزم ٤٦٤/٩. ولمزيد من التفصيل والمصادر انظر رسالتي (الولاية في النكاح) ص ٥٩٧.

(١) بل وفي المسألة الثانية على إحدى الروایتين كما تقدم.

(٢) هذا التعليل يذكره بعض الحنفية في تقديم إمام الحي (خاصة) على الولي وذكر بعضهم أن هذا يشمل الوصي لكن المفتى به بطلان الوصية. انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

(٣-٤) سورة الأحزاب آية رقم: ٦.

واحتج بأنها عبادة يجب على الخلق فعلها في حق الميت بعد موته فكان
وليه أولى بها من وصية أصله غسله وتكفينه ودفنه .

قلنا: لا نسلّم جميع ذلك ونقول وصية أولى لجواز^(١) أن يكون قصد
بوصيته إلى من له معرفة بذلك ودين وورع ، ثم يلزم الزوج^(٢) يغسّل ويكفّن
تقدّمًا على المناسب^(*) ويقدم المناسب عليه في الصلاة عندهم وعلى رواية
لنا^(٣) . فدل على أن طريق أحدهما غير طريق الآخر .

واحتج : بأن القصد من الصلاة الدعاء والترحم على الميت ، ونسيه أكثر
من وصية في ذلك لموضع تحننه ومحبته وأهليته .

قلنا: لا نسلّم ذلك ، فإنه ربما وصى إلى صديقه ووديده^(٤) لمعرفته
بمحبته وتحننه ، وقد سئل بعضهم : أيما أحبُّ إليك؟ أخوك أو صديقك؟
فقال : إنما أحبُّ أخي إذا كان صديقًا ، وتكون رغبته أيضا في دعائه لدينه
وورعه وزهده ، ثم لو صح ما ذكرتم ما قدم الوالي على الولي وقد قدّم الحسين
رضي الله عنه سعيد بن العاص^(٥) رضي الله عنه ، وكان أمير المدينة على أخيه

(١) انظر: الشرح الكبير ٢/٣٠٩ ، والمبدع ٢/٢٢١ ، والإنصاف ٢/٤٧٣ ، لكن عبارتهم صريحة
في تغسيله دون تكفينه ودفنه .

(٢) انظر: المسألة الآتية للمصنف ص ٧٥٥ .

(*) أي ذوي نسبها من محارمها . وانظر التعليق الآتي ص ٧٥٨ رقم : ١ .

(٣) انظر: الهداية للمصنف ١/٦٠ ، والإنصاف ٢/٤٧٥ . لكن المذهب تقديم الأولياء عليه في
الصلاة عليها .

(٤) أي حبيبه قياسا ومعني . انظر مادة (ودد) في اللسان ٣/٤٥٣ .

(٥) قال الحافظ في التريب : سعيد بن العاص بن أمية الأموي قتل أبوه يوم بدر ، وكان لسعيد عند
موت النبي ﷺ تسع سنين وذكر في الصحابة وولي إمرة الكوفة لعثمان وإمرة المدينة لمعاوية
مات سنة ٥٨ هـ وقيل غير ذلك ١/٢٩٩ . وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء : كان أميراً
شريفاً جواداً ممدحاً حليماً وقوراً ذا حزم وعقل يصلح للخلافة ، ولي إمرة المدينة غير مرة =

الحسن رضي الله عنه وقال : تقدم لولا أنها السُّنَّة لما تقدّمت^(١) . وقيل : بل الوالي كان مروان ، فدَلَّ على أن سُنَّة النبي ﷺ تقدّم الوالي . (٢٩٩/ب) واحتج : بأن هذا لا حق له فيه فيوصي به ، وإنما حدث بعد موته حقاً للورثة فلا نقطعه عنهم بالوصية ، هذا عمدتهم في منع دخول الوصية . وقد تقدم^(٢) جواب هذا مستوفي في سؤالهم^(٣) والله أعلم بالصواب .

= معاوية ، وقد ولى إمرة الكوفة لعثمان بن عفان ، وقد اعتزل الفتنة فأحسن ، ولم يقاتل مع معاوية ، ولما صفا الأمر لمعاوية وفد سعيد إليه فاحترمه وأجازه بهال جزيل ، ولما كان على الكوفة غزا طبرستان فافتتحها . . ٤٤٥/٣ .

(١) رواه الحاكم ٣/١٧١ ، والبيهقي ٤/٢٩ من طريق سالم بن أبي حفصة قال سمعت أبا حازم يقول : إني لشاهد يوم مات الحسن بن علي فرأيت الحسين بن علي يقول لسعيد بن العاص - ويطعن في عنقه - ويقول : تقدم فلولا أنها السُّنَّة ما قدمتك ، وكان بينهما شيء . . . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي . ورواه الإمام أحمد ٢/٥٣١ لكنه أشار إلى هذه القصة دون ذكرها . وقال الهيثمي في المجمع : رواه الطبراني في الكبير والبزار ورجاله موثقون . اهـ ٣/٣١ .

وقال الحافظ في التلخيص الحبير : سالم ضعيف لكن رواه النسائي وابن ماجه من وجه آخر عن أبي حازم بنحوه ٢/١٥٣ . وقال في ترجمة سالم في التقريب : صدوق في الحديث إلا انه شيعي غال . ١/٢٧٩ . لكن قد تابعه إسماعيل بن رجاء الزبيدي عن أبي حازم عند البزار كما في كشف الأستار ١/٣٨٥ - ٣٨٦ . وكذلك البيهقي لكنه لم يسم أبا حازم بل قال : أخبرني من شهد الحسين بن علي حين مات الحسن . . . (٤/٢٩) . وبهذه المتابعة يقوى إسناد هذا الأثر مع المتابعة التي أشار لها الحافظ عند النسائي وابن ماجه وإن كنت لم أجدها . وكذلك اعتذر عن وجودها الألباني في كتابه الجنائز ص ١٠١ ، والله أعلم .

(٢) اي ص ٧٤٧ .

(٣) قال الألباني في كتابه الجنائز : والوالي أو نائبه أحق بالإمامة فيها من الولي لحديث أبي حازم (أي المتقدم هنا في صلاة سعيد بن العاص على الحسن) . . . فإن لم يحضر الوالي أو نائبه فالأحق بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله ثم على الترتيب الذي ورد ذكره في قوله ﷺ : «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ . . .» ص ١٠٠ - ١٠٣ . وهذا اختيار قوي - فيما يظهر لي - وخلاصته أن الأولى بالإمامة على الجنائز هو الأولى بالإمامة في الصلوات الخمس ، وهذا هو الذي يدل عليه فعل =

٥٠ - مسألة : يجوز لكل واحد من الزوجين أن يغسل الآخر (١). نص عليه في رواية حنبل ، فقال : لا بأس أن تغسل المرأة زوجها والزوج امرأته (٢).

= النبي ﷺ وصحابه من بعده، وبنحو هذا قال الشوكاني في السيل الجرار ١/ ٣٥٥.
وأما ما ذكره المصنف عن بعض الصحابة والتابعين من الوصية بذلك فإن صح منه شيء فإنما أوصوا لمزيد فضل في الموصي إليه وهذا يدل على الجواز ولا خلاف فيه بل ويتفق مع الحديث السابق ذكره لكن لا ينبغي للموصي أن يتقدم على الوالي أو على إمام المسجد الراتب - إن كانت الصلاة على الجنائزة في المسجد - إلا بإذنها لعموم الحديث السابق أيضا وفيه قوله ﷺ : «ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه» رواه مسلم وغيره من حديث أبي مسعود البدر رضي الله عنه . وتقدم ص ١٦٢ تعليق : ١ والله أعلم .
(١) قال المرداوي في الإنصاف شارحا قول ابن قدامة : ولكل واحد من الزوجين غسل صاحبه في أصح الروايتين . قال : اعلم أنه يجوز للمرأة أن تغسل زوجها على الصحيح من المذهب نص عليه وعليه الأصحاب ، وذكره الإمام أحمد وابن المنذر وابن عبد البر إجماعا وجزم به المجد وغيره ونفى الخلاف فيه . . .

والرواية الثانية : لا تغسله مطلقا كالصحيح من المذهب فيمن أبانها في مرضه ، وحكى عنه رواية ثالثة : تغسله لعدم من يغسله فقط . . .
وأما الرجل : فالصحيح من المذهب أنه يجوز له أن يغسل امرأته وعليه أكثر الأصحاب ، ونقله الجماعة عن أحمد وجزم به في الجامع الصغير والشريف وأبوالخطاب في خلافها . . .
وعنه : لا يغسلها مطلقا . . . وعنه : يغسلها عند الضرورة وهو ظاهر كلامه في رواية صالح وقد سئل : هل يغسل الرجل زوجته والمرأة زوجها؟ فقال : كلاهما واحد إذا لم يكن من يغسلها فأرجو أن لا يكون به بأس ، واختاره الخرقني وابن أبي موسى وجزم به في الإفادات . اهـ باختصار ٢/ ٤٧٨ - ٤٧٩ ، وهذا هو تحرير المذهب . وانظر أيضا : الروايتين لأبي يعلى ١/ ٢٠١ ، والمغني والشرح ٢/ ٣٩٨ - ٣٩٩ ، ٣١٢ ، والمبدع ١/ ٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٢) ونحوها في مسائل أبي داود قال : سمعت أحمد سئل عن الرجل يغسل امرأته؟ قال : قلما اختلفوا فيه ، لا بأس به والمرأة تغسل زوجها أيضا . اهـ ص ١٤٩ . وكذلك مسائل ابن هانئ النيسابوري قال : سمعت أبا عبد الله يقول : وسئل عن الرجل يكون في السفر يموت ، وليس معه إلا امرأته أتغسله؟ قال : نعم ١/ ١٨٣ . وسئل عن الرجل تكون معه امرأته في السفر فتموت وليس معهم امرأة أيغسلها زوجها؟ قال : نعم ١/ ١٨٤ . لكن رواية ابن هانئ هذه قد تحمل على الضرورة . وفي مسائل عبد الله : قرأت على أبي : يغسل الرجل امرأته؟ فلم يجب =

وبه قال من الصحابة علي وابن عباس وغيرهما، ومن التابعين والفقهاء سعيد ابن المسيب والحسن - حتى كان لا يرخص أن يغسلها غير زوجها - وجابر ابن زيد وعلقمة والنخعي وعطاء وقتادة والزهري ويحيى بن سعيد وحماد بن أبي سليمان ومالك والليث بن سعيد والشافعي^(١).

وقال الشعبي والثوري وأبو حنيفة: يجوز للمرأة أن تغسل زوجها ولا يجوز للزوج غسل زوجته^(٢).

لنا: ما روى أحمد بإسناده عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: رجع النبي ﷺ من جنازة بالبقيع وأنا أجد صداعا وأقول: وإرأساه. فقال: «بل أنا وإرأساه». ثم قال: «ما ضرك لو متّ قبلي لغسلتُك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك» فقالت: «كأنني بك لو فعلت ذلك رجعت إلى بيتي فعرّست فيه ببعض نسائك» فتبسّم رسول الله ﷺ^(٣) وهو ظاهر في جواز أن يغسل الرجل زوجته.

-
- = بشيء. قلت: فتغسل زوجها؟ قال: نعم أما غير الزوج فلا. ص ١٣٦.
- (١) لم أر في جوازه خلافا للملكية والشافعية في كلا الزوجين. انظر للملكية: المدونة ١/١٦٧، والرسالة مع شرحها الفواكه الدواني ١/٣٤٤، والمتقى للباجي ٢/٤. وللشافعية: مختصر المزني ص ٣٦، والمهذب والمجموع ٥/١٢٩، ١٣٥، ١٤٩. وهو مذهب الظاهرية ٥/١٧٤ - المحلى.
- (٢) انظر لأبي حنيفة وأصحابه: المبسوط ٢/٦٩ - ٧١، وتحفة الفقهاء ١/٢٤١، وبدائع الصنائع ٢/٧٦١، ٧٦٤، وانظر أيضا: الجواهر النقي ٣/٣٩٦، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٥٠.
- (٣) رواه أحمد ٦/٢٢٨، ومن طريقه ابن ماجه ١/٤٧٠، والدارقطني ٢/٧٤، ورواه أيضا الدارمي ١/٣٩، والبيهقي ٣/٣٩٦، والدارقطني من طريق آخر ٢/٧٤. وقد ضَعَفَ هذا الحديث بعننة ابن إسحاق وهو مدلس.
- انظر: المجموع للنووي ٥/١٣٣، والتلخيص الحبير ٢/١١٤.
- لكن في سيرة ابن هشام تصريح ابن إسحاق بالتحديث ٤/٦٤٣.
- قال الألباني في كتابه الجنائز: فثبت الحديث والحمد لله. ص: ٥٠.

فإن^(١) قيل^(٢): معنى قوله^(٣) «غسلتك» أي أمرت بغسلك .
كما يقال: ضرب الأمير فلاناً إذا أمر بضربه، ولما روي أن ستة^(٤) غسّلوا

(١) في مقابلته في الحاشية شبه استدراك اجتهدت في قراءته على النحو التالي:
فان قيل: هلا قصرتم الظاهر، فإن عائشة كان لها (ذووا أرحام . . .) مقدمون على الزوج وكان لها أيضاً أخوات. اهـ لكن لم يشر الناسخ إلى مكانه في الأصل، ولا جواب للمصنف عليه، ومعناه واضح وهو إيراد اعتراض حاصله: كيف يقدم الزوج في تغسيلها على النساء خاصة نسائها؟ كما هو ظاهر حديث عائشة هذا.
قال المرادوي في الإنصاف: الصحيح من المذهب: أن المرأة الأجنبية تقدم على الزوج والسيد . . . وقيل: لا تقدم عليهما، واختاره القاضي في السيد . . . ٢/٤٨٠. وظاهر هذا أنه لا خلاف في المذهب في تقديم نسائها في تغسيلها على زوجها وإنما الخلاف في تقديم غير نسائها عليه، وأن الصحيح تقديم النساء مطلقاً على الرجال في هذا.
وللشافعية فيه وجهان مشهوران: قال النووي في المجموع: أصحابها عند الأصحاب أن النساء يقدمن عليه ٥/١٣٥. وأما المالكية: فالزوجان يقدمان على غيرها مطلقاً. انظر: مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/١٠٦.

(٢) المبسوط ٢/٧١، وبدائع الصنائع ٢/٧٦٤.

(٣) في المخطوطة (قولك) ولعله سبق قلم.

(٤) هم: علي بن أبي طالب، والعباس بن عبدالمطلب، والفضل بن العباس، وقثم بن العباس، وأسامة بن زيد، وشقران مولى رسول الله ﷺ - قيل اسمه صالح - رضي الله عنهم. كذا في سيرة ابن هشام عن ابن إسحاق ٤/٦٦٢. ورواه الإمام أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنه من طريق ابن إسحاق وفيه: وكان العباس والفضل وقثم يقلّبونه مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أسامة بن زيد وصالح مولاها يصبّان الماء وجعل علي يغسله . . . ١/٢٦٠.

قال ابن كثير في تاريخه: تفرد به الإمام أحمد ٥/٢٦١. ونبه الساعاتي في بلوغ الأماني على أن في إسناده: الحسين بن عبيد الله بن عباس وذكر الختلاف في توثيقه ٢١/٢٥٢. وقال الحافظ في التقریب: ضعيف ١/١٧٦.

وفي ذكر من غسله ﷺ جملة روايات أكثرها من التابعين يطول ذكرها والكلام على أسانيدنا. انظرها في: طبقات ابن سعد ٢/٢٧٧ - ٢٨١، ودلائل النبوة للبيهقي ٧/٢٤٣ - ٢٤٥، والبداية والنهاية لابن كثير ٥/٢٦٠ - ٢٦٢.

النبي ﷺ فأضيف الغسل إليهم، وإنما غسّله علي والعبّاس والباقون أعانوا^(١).

قلنا: حقيقة قوله: غسّلتك. أي تولّيت غسلك، فيجب حمله على حقيقة كما وجب في قوله: وصلت عليك. ولا يعدل إلى ما ذكره إلا بدليل، وإضافتهم غسل النبي ﷺ إلى ستة لو تركنا وظاهره لقلنا: كلُّ غسّله، لكن لما ورد في خبر آخر كيفية الغسل علمنا أن ذلك أضيف إلى الباقيين مجازاً؛ لأنهم اشتركوا في المعاونة وخلوا به واطلعوا على غسله. فإن قيل: فذلك خاص له ﷺ؛ لأنه قال: كلُّ سبب ينقطع إلا سببي ونسبي^(٢).

(١) تجمع الروايات في هذا على أن الذي باشر غسله هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأصح ما رأيت في هذا ما رواه سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب قال: غسلت رسول الله ﷺ فجعلت انظر ما يكون من الميت فلم أر شيئاً وكان طيباً حياً وميتاً ﷺ. أخرجه الحاكم وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ٥٩/٣. وأما الباقيون فكانوا يساعدونه وأقربهم إلى مباشرة غسله مع علي الفضل بن العباس. والله أعلم. راجع مصادر تخرّيج حديث ابن عباس السابق.

ونقل الشوكاني في نيل الأوطار عن ابن دحية قوله: لم يختلف في أن الذين غسلوه ﷺ علي والفضل واختلف في العباس وأسامة وقثم وشقران ٣١/٤.

(٢) رواه الحاكم من طريق علي بن الحسين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب إلى علي رضي الله عنه أم كلثوم - إلى أن قال: فأنكحه علي فأتى عمر المهاجرين فقال: ألا تهنوني؟ فقالوا: بمن يا أمير المؤمنين فقال بأُمّ كلثوم بنت علي وابنة فاطمة بنت رسول الله ﷺ، إنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كلُّ نسب وسبب ينقطع يوم القيامة إلا ما كان من سببي ونسبي» فأجبت أن يكون بيني وبين رسول الله ﷺ نسب وسبب» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ ١٤٢/٣. وتعقبه الذهبي بقوله: منقطع.

ومن طريق الحاكم رواه البيهقي: وقال: هو مرسل حسن ٦٤/٧، ومرادهما أن رواية علي بن الحسين عن جده علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسله ومن باب أولى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ورواه البيهقي موصولاً من طريق آخر عن حسن بن حسن عن أبيه عن عمر =

وقال: «زوجاتي في الدنيا زوجاتي في الآخرة^(١)».

قلنا: لو أراد ما ذكرتم لما جاز للمرأة تغسيل زوجها وقد أجمعنا أنه يجوز
فثبت أن المراد بقوله ﷺ: «أن كلِّ الوسائل تنقطع إلا ديني وهو دين
الإسلام، فإن الوسيلة به لا تنقطع ولهذا قال تعالى: ﴿فإذا نفخ في الصور فلا
أنساب بينهم يومئذ﴾^(٢) معناه - والله أعلم - أن ما كانوا يتناصرون به من
الأسباب والأنساب ينقطع فلا تبقى إلا نصرة الإسلام، ولهذا قال ﷺ:
«اتتوني بأعمالكم ولا تأتوني بأنسابكم»^(٣).

= رضي الله رضي الله عنه خطب إلى علي رضي الله عنه أمّ كلثوم . . . فذكره ٦٤ / ٧ ، ١١٤ .
لكن في إسناده سفيان بن وكيع بن الجراح قال الحافظ في التقريب: كان صدوقاً إلا أنه ابتلى
بؤراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه ٣١٢ / ١ .
ورواه الإمام أحمد - في قصة أخرى - من طريق عبدالله بن جعفر - أي ابن عبدالرحمن بن المسور
الزهري - حدثنا أم بكر بنت المسور بن مخزوم عن عبيد الله بن أبي رافع عن المسور رضي الله عنه
مرفوعاً ٣٢٣ / ٤ ، ٣٣٢ . ومن طريقه الحاكم ١٥٨ / ٣ ، ومن طريقه البيهقي ٦٤ / ٧ .
وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي على صحته . ورواه الحاكم من طريق آخر
عن عبدالله بن جعفر به - بدون محل الشاهد منه - وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم
يخرجاه ١٥٤ - ١٥٥ . قال الذهبي: صحيح . ومن طريقه رواه البيهقي - بذكر محل
الشاهد منه - لكنه أسقط من إسناده عبيد الله بن أبي رافع . وقال: هكذا رواه جماعة عن عبدالله
ابن جعفر دون ذكر ابن أبي رافع في إسناده ٦٤ / ٧ . وعزاه الهيثمي للطبراني وقال: فيه أم بكر
بنت المسور لم يجرها أحد ولم يوثقها وبقيّة رجاله وثقوا ٢٠٣ / ٩ مجمع الزوائد .
وقال الحافظ في التقريب: مقبولة ٦١٩ / ٢ ، أي إن وجد لها متابع . والحديث قد صححه
الألباني في صحيح الجامع عن عمر وابن عباس والمسور ١٧٣ / ٤ . محيلاً على السلسلة
الصحيحة له برقم ٢٠٣٦ ، أي في المجلد الخامس الذي لم يطبع فليُنظر . والله أعلم .

(١) لم أجده . ومعناه صحيح .

(٢) سورة المؤمنون آية رقم: ١٠١ .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ . وفي معناه أحاديث يذكرها المفسرون عند قوله تعالى: ﴿وأندر عشيرتك

الأقربين﴾ من سورة الشعراء آية رقم: ٢١٤ . انظر: ابن كثير ٣ / ٣٤٩ - ٣٥١ ، والدر المنثور
٣٢٦ / ٦ - ٣٢٧ .

وأما قوله: «زوجاتي في الدنيا زوجاتي (٣٠٠/أ) في الآخرة^(١)» فإنه قد قال: «زوجات المؤمنين مع أزواجهن في الجنة^(٢)» فليس ذلك خاصًا. فإن قيل: فلم حرم زوجاته دون زوجات غيره؟ قلنا: لأنهن أمهات المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ﴾^(٣). فإن قيل: الرسول قد قال ذلك لعائشة على وجه المزح ولم يرد به الشرع. قلنا: كلامه في الأحكام شرع^(٤)؛ ولأنه قد قال: «إني أمزح ولا أقول إلا حقًا^(٥)».

دليل آخر: روى أبو بكر وهبة الله اللالكائي بإسنادهما عن أسماء بنت

ومن ذلك حديث أبي هريرة في الصحيحين قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾.

قال: «يا معشر قريش أو كلمة نحوها - اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبدالمطلب لا أغني عنك من الله شيئاً يا صفية عمّة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً». البخاري مع الفتح ٣٨٢/٥ ومسلم ١/١٩٢ - ١٩٣. ومثله حديث عائشة عند مسلم وفيه: فقال: «يا فاطمة بنت محمد، يا صفية بنت عبدالمطلب، يا بني عبدالمطلب لا أملك لكم من الله شيئاً سلوني من مالي ما شئتم» ١/١٩٢.

- (١) لم أجده كما تقدم.
- (٢) لم أجده.
- (٣) سورة الأحزاب آية رقم: ٦.
- (٤) في المخطوطة (شرعاً) بالنصب، ولعله سبق قلم.
- (٥) رواه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: قالوا يا رسول إنك تداعبنا، قال: «إني لا أقول إلا حقاً» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ٣٥٧/٤. وفي نسخة الترمذي مع تحفة الأحوذى الاقتصار على تحسينه ١٢٧/٦ ورواه أيضاً أحمد ٢/٣٤٠، ٣٦٠. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم ١٧٢٦، فراجع مع مزيد مع تحريجه والكلام على إسناده.

عميس أن علياً رضي الله عنه غَسَّلَ فاطمة ، قالت أسماء : وأعنته عليه (١) .
وروي أيضاً بإسنادهما عن ابن عباس أنه قال «يغسّل الرّجل زوجته» وفي
لفظ «هو أحق بغسل زوجته» (٢) .

فإن قيل : قد روى بكر بن محمد عن أبيه (٣) أنه قال لأبي عبد الله : غَسَّلَ
عليٌّ فاطمة؟ قال : ليس له إسناد ، وروى الفضل بن زياد عنه (٤) : أنه قال :

(١) رواه عبد الرزاق ٣/٤١٠ والحاكم ٣/١٦٣ ، ١٦٤ ، والبيهقي ٣/٣٩٦ — ٣٩٧ . وحسن
إسناده الحافظ في التلخيص الحبير ٢/١٥٠ والألباني في الإرواء ٣/١٦٢ . وعزاه الحافظ
أيضاً : للشافعي والدارقطني وأبي نعيم في الحلية والله أعلم .

(٢) رواه ابن أبي شيبة قال : حدثنا معمر بن سليمان الرقي ، عن حجاج ، عن داود بن الحصين ،
عن عكرمة ، عن ابن عباس قال «الرجل أحق بغسل امرأته» ٢/٢٥٠ . وأعاد به ٣/٣٦٣
وزاد : «والصلاة عليها» .

وذكره البيهقي - تعليقاً - باللفظ الأول عن الحجاج بن أرطاة به ٣/٣٩٧ .
ورواه عبد الرزاق عن رجل من أسلم - وفي موضع عن رجل من أهل المدينة - عن داود بن
الحصين به باللفظين (أي بذكر الصلاة والغسل) ٢/٤١٠ ، ٤٧٣ .

وكلا الإسنادين ضعيف ، فالحجاج بن أرطاة كثير الخطأ والتدليس كما في التقريب ١/١٥٢
وقد عنعه داود بن الحصين وإن كان ثقة لكن روايته عن عكرمة منكروة وهذا منها انظر التقريب
١/٢٣١ ، وتهذيب التهذيب ٣/١٨١ . وفي سند عبدالرزاق رجل لم يسم ، والله أعلم .
(تنبيه) وقع في مصنف ابن أبي شيبة (معمّر) أي بالثناة الفوقية بعد العين المهملة وهو خطأ نَبّه
عليه محقق مصنف عبدالرزاق ٣/٤١٠ وفي حاشية المحلى ٥/١٧٤ . وصوابه (معمّر) بتشديد
الميم وهو ثقة فاضل .

انظر : ميزان الاعتدال ٤/١٥٦ ، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٤٩ ، والتقريب ٢/٢٦٦ — ٢٦٧ .
(٣) تقدمت ترجمة بكر بن محمد ص ٥٤٠ تعليق : ٢ . وأما أبوه : فهو محمد بن الحكم ، أبو بكر
الأحول ، من خاصّة أصحاب الإمام أحمد ، أثنى عليه الخلال ثناء عطرا وقد توفي سنة
٢٢٣هـ .

انظر : طبقات الحنابلة ١/٢٩٥ — ٢٩٦ ، والمنهج الأحمدي ١/١٣٩ ، وتهذيب التهذيب
٩/١٢٤ ، وتقريبه ٢/١٥٥ .

(٤) هو الفضل بن زياد ، أبو العباس القطان البغدادي ، من أصحاب الإمام أحمد ، وكان يصلي
به ، روي عنه مسائل كثيرة جيداً . انظر : طبقات الحنابلة ١/٢٥٢ — ٢٥٣ ، وتاريخ بغداد

يروى من طريق ضعيف وروى عنه أنه قال في حديث ابن عباس : هو منكر من حديث ابن أبي يحيى (١).

قلنا : يحتمل أن يكون أحمد قال ذلك قبل أن يثبت عنده صحة إسنادهما ثم ثبت عنده فصحيحهما ، ولهذا ذهب إليه ، ويدل على ذلك أن محمدًا مات قبل أحمد بعشرين سنة (٢) وضعف طريق ابن عباس من جهة أبي (٣).

فان قيل : فقد روى أن أم هانئ غسلتها وكان عليٌّ يناولها الماء . فأضيف الفعل إليه كما أضيف غسل النبي ﷺ إلى الستة (٤).

= ١٢ / ٣٦٣ ، والمنهج الأحمد ١ / ٤٣٩ .

(١) لم أجد في إسناده ابن أبي شيبة وعبدالرزاق المتقدم ولا في طرفي إسناده اللذين ذكرهما ابن حزم والبيهقي فلعله في إسناده أبي بكر واللالكائي أو غيرهما ، ولا يمكن الجزم بالمراد به قبل الوقوف عليه في إسناده لهذا الأثر . لكن قال الحافظ في التقريب ابن أبي يحيى : هو محمد وابناه عبدالله وإبراهيم ٢ / ٥٣٣ .

ومحمد هذا هو ابن أبي يحيى الأسلمي ، صدوق كما في التقريب ٢ / ٢١٨ . وابنه عبدالله (ثقة) كما في التقريب ١ / ٤٤٨ . وأما إبراهيم فهو متروك كما في التقريب ١ / ٤٢ ، وراجع كلام المحدثين فيه في ترجمته في تهذيب التهذيب ١ / ١٥٨ - ١٦١ .

ومن ذلك قوله : قال عبدالله بن أحمد ، عن أبيه : كان قدرياً معتزلياً جهماً كل بلاء فيه . وقال أبوطالب عن أحمد : لا يكتب حديثه ، ترك الناس حديثه ، كان يروي أحاديث منكراً لا أصل لها وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه ١ / ١٥٨ .

وهذا هو قول أكثر المحدثين فيه ، لكن كان الإمام الشافعي يجالسه في حداثة سنة فيحفظ عنه ، وكان يحسن الظن به وهو عنده صدوق كما هو رأى بعض العلماء فيه . .

فإن كان هذا هو المراد به - هنا - فقد روى عنه الشافعي حديث أسماء بنت عميس المتقدم في تغسيلها فاطمة مع علي رضي الله عنهم ، كما في ترتيب مسند الشافعي ١ / ٢٠٦ ، والتلخيص الحبير ٢ / ١٥٠ ، وبهذا يحتمل أن كلام أحمد - الذي أورده المصنف - كان في أثر أسماء لا في أثر ابن عباس فليتأمل ، والله أعلم .

(٢) في ترجمته السابقة في الطبقات والمنهج الأحمد (ثاني عشرة سنة).

(٣) كذا - وتقدم قوله : منكر من حديث ابن أبي يحيى فلعله المراد .

(٤) تقدم ذكرهم .

قلنا: لا يعرف ذلك والصحيح ما ذكرنا.
 فان قيل^(١): إنما غسلها لأن النكاح كان بينهما قائما، ولهذا روي عن النبي ﷺ أنه قال: «هي زوجتك في الدنيا والآخرة».
 قلنا: قد تكلمنا على نحو هذا، وقلنا: كل المؤمنين زوجاتهم في الدنيا زوجاتهم في الآخرة.

وروى هبة الله عن (أبي دهامة)^(٢) أن امرأة وصت أن يغسلها زوجها فسئل عن ذلك أصحاب النبي ﷺ فقالوا: (يغسلها)^(٣) ولا يعرف لهم مخالف.
 فإن قيل: فقد عارض أخباركم ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وبتتها»^(٤) قالوا: وإذا ماتت زوجته قبل الدخول فله أن يتزوج بتتها ويغسل الميتة فينظر إلى فرجيهما.

(١) انظر: معناه في المبسوط ٧١ / ٢، والجواهر النقي ٣٩٦ / ٣. وأما الأثر فلم أجد له تحريجا، وقد أوردته السرخسي عن علي رضي الله عنه ولم يعزه لأحد، فلينظر.

(٢) كذا ويحتمل رسمها (أبي لهامة) ولم أجد له ترجمة ولا لأثره تحريجا فلينظر؟

(٣) ينظر؟

(٤) ضعيف موقوف ولا يثبت مرفوعا. فقد رواه ابن أبي شيبة ١٦٥ / ٤، والدارقطني ٢٦٩ / ٣ موقوفا على ابن مسعود رضي الله عنه. ثم قال الدارقطني: موقوف، ليث وحماد ضعيفان. اهـ وذكره البيهقي تعليقا ناقلا عن الدارقطني قوله ومقررا له ١٧٠ / ٧.

وليث: هو ابن أبي سُلَيْم: قال في التقريب: صدوق اختلط أخيرا ولم يتميز حديثه فترك ١٣٨ / ٢.

وحماد: هو ابن أبي سليمان الأشعري مولاهم الكوفي، قال في التهذيب: فقيه صدوق له أوهام ١٩٧ / ١.

ورواه ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد، عن حجاج، عن أبي هانئ (في نسخة ابن هانئ) قال: قال رسول الله ﷺ: «من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتها» ١٦٥ / ٤.
 وذكر البيهقي تعليقا للرد عليه فقال: إنها يرويه الحجاج بن أرطاة، عن أبي هانئ، أو أم هانئ عن النبي ﷺ وهذا منقطع ومجهول وضعيف، الحجاج بن أرطاة لا يحتج به فيما يسنده فكيف بما يرسله عن لا يعرف، والله أعلم. اهـ ١٧٠ / ٧.

قلنا: لا نسلّم ذلك في رواية^(١) ونقول يجري الموت مجرى الدخول، ولا يجوز أن يتزوَّج بنتها، وإن سلّم^(٢) فالمراد بذلك النظر على وجه الاستمتاع وبعد الموت لا يحل له ذلك فلم يكن فيه حجّة، ولأن له أن يغسلها في حال الحياة وينظر إليها فمن زعم أن ذلك زال بالموت فعليه الدليل.

والقياس: أن كل شخصين جاز لأحدهما غسل الآخر جاز للآخر غسله كالأخوين والأختين، وهذا صحيح، فإننا قد اتفقنا على أنه يجوز لها تغسيل زوجها بعد الموت، ولا يخلو إما أن يكون ذلك لكونها في عدة (٣٠٠/ب) منه فهو محال، لأن العدة بعد ارتفاع النكاح لا تبيح النظر واللمس والخلوة بل تمنع من ذلك كما لو طلقها (بائنا)^(٣) أو يكون ذلك جاز بحكم النكاح ويُنزّل انتهاؤه بمنزلة بقائه في ذلك فهذا فيه سواء.

فإن قيل^(٤): إذا مات الزوج فقد بقي حكم الزوجية وهي عدة الوفاة وعلامة أنها من أحكام الزوجية أنها تجب قبل الدخول بخلاف عدة الطلاق فإنها لا تجب إلا بعد الدخول، فأما إذا ماتت فلم يبق بينهما من أحكام الزوجية شيء فلم يجز له تغسيلها.

قلنا: هذا غلط، فإن الزوجية عقد لا يتم إلا بهما، فإن ارتفع أحكامه في حق أحدهما ارتفع في حق الآخر، وإن بقي فيه اشتراكا فيه كالميراث، ولأن أكثر ما ثبت في حقها عدة وفي الطلاق عدة، وقولكم: تلك من أحكام الوطاء^(٥) لا يصح، فإنه لو وطئها زنى قد وجد الوطاء، ولا عدة عندهم

(١) انظر الإنصاف ١١٦/٨.

(٢) أي جواز ذلك وهي المذهب كما في الإنصاف ١١٥/٨.

(٣) في المخطوطة (ثانيا) والمثبت هو الأقرب لمراده.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٧٦٢/٢.

(٥) كذا والذي ورد في الاعتراض قبله بلفظ (الزوجية) لا (الوطء) فليتأمل.

حيث لا عقد^(١)، وكذلك يقولون في المختلعة يلحقها الطلاق في العدة؛ لأنها من أحكام العقد^(٢) وعلى أنها وإن كانت من أحكام الوطاء فالوطء من أحكام العقد، ولا فرق بين ما وجد بالعقد أم بأحكامه، وقد ثبت في حقه تكفيها وتجهيزها إلى قبرها، وذلك من أحكام الزوجية عندهم، وتحرم عليه أمها أيضا على الأصلين؛ ولأنه حكم يتعلّق بانتهاء النكاح فاستوى فيه المرأة والرجل كالإيراث.

احتج الخصم بقوله تعالى: ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾^(٣) وهو عام.

قلنا: أراد به في حق الأجنبية، وإلا فقد قال: ﴿وقل للمؤمنات يغضن من أبصارهن﴾^(٤) ويجوز لها تغسيله.

واحتج^(٥): بأنه يجوز له أن يتزوج بأختها وأربع سواها فلم يجوز له غسلها كالأجنبية.

قلنا: يبطل بأمته يجوز أن يتزوج بأختها وأربع سواها وإذا ماتت جاز له غسلها^(٦).

(١) انظر: الدر المختار وابن عابدين ٥٠٣/٣.

(٢) لكن قيده بصريح الطلاق أي دون كنيته. انظر: تحفة الفقهاء ١٨٥/٢.

(٣) سورة النور آية رقم ٣٠.

(٤) سورة النور آية رقم ٣١.

(٥) انظر: المبسوط ٧١/٢، وبدائع الصنائع ٧٦٤/٢.

(٦) لكن هل يسلم له الحنفية جواز تغسيله أمته؟

المشهور عنهم المنع، فلا يلزمهم هذا الإبطال، وإنما هذا جار على مذهب الجمهور القائلين بجواز غسل السيد - سِرِّيَّته.

انظر: للحنفية: البحر الرائق ١٨٨/٢، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ١٩٩/٢.

وللجمهور: المغني والشرح ٣٩٩/٢، ٣١٣، والإنصاف ٤٧٩/٢.

والمهذب والمجموع ١٤٠/٥ - ١٥٣، والكافي لابن عبد البر ٢٣٣/١.

والمعنى في الأصل : عكس علّتنا ، فإنَّ الأجنبية لا يجوز لها تغسيله فلم يجوز له تغسيلها ، أو أن هناك لا يجوز له غسلها في حال الحياة بخلاف مسألتنا ، والله أعلم بالصواب .

٥١ — مسألة : إذا مات المحرم غُسل وكُفّن ولم يغط رأسه ولم يقربَّ الطيب^(١) نص عليه في رواية أبي داود وغيره^(٢) .

وهل يغطي وجهه؟ على روايتين :

قال في رواية إسماعيل بن سعيد الشالنجي في المحرم يموت : لا يغطي رأسه ولا وجهه^(٣) .

وقال في رواية ابن مشيش : لا يغطي رأسه ويغطي وجهه^(٤) .

ومذهبنا مذهب عثمان وابن عباس وإحدى الروايتين عن علي رضي الله عنهم وبه قال محمد بن الحنفية والشافعي وإسحاق وداود^(٥) .

(١) انظر: المغني والشرح ٢/٤٠٦ ، ٣٣٢ ، والمبدع ٢/٢٣١ - ٢٣٢ ، والإنصاف ٢/٤٩٧ .

(٢) انظر مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ص ١٤١ .

(٣) المغني والشرح ٢/٤٠٧ ، ٣٣٢ ، والروايتين لأبي يعلى ١/٢١٧ ، وعقب عليها بقوله : وعندني أن هذه الرواية وهم من إسماعيل ، لأن مذهبه لا يختلف أن إحرام الرجل في رأسه ، وأنه يجوز له تغطية وجهه . اهـ .

كذا قال : وعدم تخمير وجهه ثابت في حديث ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته وهو العمدة في هذه المسألة ، كما سيأتي تخريجه قريبا . وعليه فهذه الرواية أقرب إلى منهج الإمام أحمد رحمه الله .

(٤) الروايتين لإبي يعلى ١/٢١٧ ، وعزاها في المغني والشرح لسائر الأصحاب بعد حكاية رواية الشالنجي ٢/٤٠٧ ، ٣٣٢ ، وقال في الإنصاف وهو الصحيح من المذهب ٢/٤٩٨ .

(٥) هذا مشهور عنهم سوى ابن الحنفية فلم أجد له عزوا . انظر لهم : المغني والشرح ٢/٤٠٦ ، ٣٣٢ ، والأم للشافعي ١/٢٦٩ ، والمهذب والمجموع ٥/٢٠٧ - ٢١٠ ، والمحلى لابن حزم ٥/١٤٨ - ١٥٣ . لكن مذهبه عدم تغطية الوجه أيضا ٥/١٤٨ ، وعزاه للشافعي وأحمد أبي سليمان - يقصد إمامه داود الظاهري - وغيرهم ٥/١٥١ . مع أن مذهب الشافعي المنع مع تخمير رأسه دون وجهه .

وقال أبو حنيفة ومالك^(١): يكفن كما يكفن الحلال ويطيب، ومذهبهما مذهب ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما وبه قال الحسن وعطاء وطاووس والنخعي والأوزاعي.

لنا: ما روى أحمد بإسناده عن (٣٠١/أ) سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلا كان مع النبي ﷺ فوقصته ناقته فمات وهو محرم فقال رسول الله ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً»^(٢). أخرجه البخاري ومسلم^(٣).

(١) انظر: لأبي حنيفة وأصحابه: الحجة لمحمد بن الحسن ١/٣٥١، والموطأ بروايته ص ١٧١، والمبسوط ٢/٥٢-٥٣، وبدائع الصنائع ٢/٧٧٠، والدر المختار وابن عابدين ٢/٢٠٤. ومالك وأصحابه المدونة ١/١٦٨، والمنتقى للباقي ٢/١٩٩، وبداية المجتهد ١/١٦٩، وقوانين الأحكام ص ١٠٩ ومختصر خليل وجواهر الإكليل ١/١١١.

(٢) كذا - ويحتمل رسمها (ملبياً) وكتلتها روايتان صحيحتان. قال الحافظ في الفتح في حديث ابن عباس هذا من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مرفوعاً (ملبياً) كذا للمستملي، وللباقين (ملبداً) بدال بدل التحانية، والتلبيد: جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخفف شعثه، وكانت عادتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك، وقد أنكر عياض هذه الرواية وقال: ليس للتلبيد معنى وسيأتي في الحج بلفظ (بهل) ورواه النسائي بلفظ: فإنه يبعث محرمًا لكن ليس قوله (ملبداً) فاسد المعنى بل توجيهه ظاهر ٣/١٣٧. وانظر النهاية لابن الأثير ٤/٢٢٤. وقد رواه مسلم بهذا اللفظ من طريق هشيم وأبي عوانة وشعبة عن أبي بشر به ٢/٨٦٦-٨٦٧. وكذلك أحمد من طريق شعبة وأبي عوانة عن أبي بشر به ١/٢٨٧، ٣٢٨. فأشهر من أن تذكر. . وراجع مصادر تخريجه.

(٣) رواه أحمد ١/٢١٥ وبنحوه ٢٢١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٦. ورواه البخاري ١٣٦/١٣٧، ٤/٦٤، ومسلم ٢/٨٦٥-٨٦٧.

ورواه أيضاً: أبو داود ٩/٦٤ - ٦٥ عون المعبود والترمذي ٣/٢٨٦، والنسائي ٤/٤٩، ٥/١٤٤ - ١٤٥، ١٩٥ - ١٩٦، ١٩٧، وابن ماجه ٢/١٠٣٠، والدارمي ١/٣٧٨ وغيرهم. لكن ليس في رواية الترمذي ذكر الطيب والتخمير كإحدى روايتي ابن ماجه والأخرى له بذكر الطيب دون التخمير.

وفي لفظ آخر^(١): فأمر رسول الله ﷺ أن يغسل بئاء وسدر وأن يكفن في ثوبين وأن لا تمسوه بطيب خارج^(٢) رأسه أو^(٣) وجهه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيًا^(٤). أخرجه مسلم، وفي لفظ آخر رواه أبو عبيد القاسم بن سلام أن

= وانظر مزيدا من تخرجه وتفصيل ألفاظه في إرواء الغليل ٤/ ١٩٧ - ٢٠٠.

- (١) أي وفيه زيادة كشف وجهه .
- (٢) خارج مبتدأ، «رأسه» فاعل سدّ مسد الخبر، وهو مضاف والضمير مضاف إليه والجملة حالية من نائب فاعل (يُكفَّن). والتقدير: وأن يكفن في ثوبين خارجا رأسه ووجهه عنها - وهو كذلك في رواية النسائي بلفظ: ويكفن في ثوبين خارجا رأسه ووجهه ٥/ ١٤٤، وستأتي ألفاظه الأخرى الصريحة الدالة على هذا في تخرجه الآتي .
- (٣) كذا على الشك وهي في رواية أحمد دون مسلم كما سيأتي لفظه عندهما .
- (٤) روى هذا الحديث بزيادة كشف الوجه . الإمام أحمد من طريق شعبة قال: سمعت أبا بشر يحدث أنه سمع سعيد بن جبير يحدث أنه سمع ابن عباس يحدث أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو محرم فوقع من ناقته فأوقصته، فأمر النبي ﷺ أن يغسل بئاء وسدر، وأن يكفن في ثوبين وقال: «لا تمسوه بطيب خارج رأسه» قال شعبة: ثم حدثني به بعد ذلك فقال: «خارج رأسه أو وجهه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيًا» ١/ ٢٨٧ .
- كذا بالمدال المهملة في آخره . ومن هذا الطريق أخرجه النسائي - لكن بدون شك - ٥/ ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٩٧ ، وكذلك البيهقي ٣/ ٣٩٣ .
- ورواه مسلم من طريق عمرو بن دينار أخبرنا أبو بشر حدثنا سعيد بن جبير به بلفظ: «ولا تحمروا رأسه ولا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيًا» ٢/ ٨٦٦ .
- ومن هذا الطريق النسائي ٥/ ١٤٥ والدارقطني ٢/ ٢٩٦ ، والبيهقي ٥/ ٥٤ . ورواه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير قال: سمعت سعيد بن جبير به بلفظ «... وأن يكشفوا وجهه» حسبته قال: «ورأسه، فإنه يبعث يوم القيامة يهلُّ» ٢/ ٨٦٧ .
- ورواه أيضا من طريق منصور - وهو ابن المعتمر - عن سعيد بن جبير به بلفظ: «... ولا تقرّبوه طيبًا ولا تغطّوا وجهه فإنه يبعث يلبي» ٢/ ٨٦٧ .
- لكن هذا - الطريق - مما استدرك على الإمام مسلم رحمه الله وأن صوابه - منصور عن الحكم بن عُتيبة عن سعيد بن جبير به كما في شرح النووي ٨/ ١٣٠ - ١٣١ ، وهو كذلك عند ابن الجارود ص ١٨٠ ، والدارقطني ٢/ ١٩٥ ، والبيهقي ٣/ ٣٩٣ .
- وبهذا يتضح أن زيادة ذكر كشف وجه المحرم الميت ثابتة من طريق جماعة من الثقات ولا

محرمًا وقصت به ناقته في أخاقيق جردان^(١). قال^(٢): والأخاقيق سقوف في الأرض أحدها أخقوق. وهذا ابتداء شرع منه في المحرمين.

وروى أبو داود هذا الحديث في سننه وقال: سمعت أحمد بن حنبل رحمه الله يقول في هذا الحديث خمس سنن: «كفنه في ثوبيه» أي يكفن الميت في ثوبين، و«اغسلوه بهاء وسدر» أي في الغسلات كلها سدر، «ولا تحمروا رأسه ولا تقربوه طيبا» وكان الكفن من جميع المال^(٣).

فإن قيل^(٤): هذا الخبر خاص في ذلك الرجل كرامة له؛ لأن النبي ﷺ أشار إليه وقال: «إنه يبعث يوم القيامة ملبيا وملبدا»^(٥). فيتعلق الحكم بالمشار إليه دون وصفه؛ لأن الإشارة والصفة إذا اجتمعا قدمت الإشارة كما لو باعه ثوبا من قطن فقال: بعثك هذا الثوب من حرير، أو باعه أتانة وهو يراها فقال: بعثك هذه البقرة، فإن الصفة تلغوا ويصح البيع، وهذا لا

= تعارض بينها وبين سائر الطرق الأخرى التي اقتضت على ذكر كشف الرأس، والله أعلم. وراجع مزيدا من بحثها في إرواء الغليل ١٩٨/٤ - ٢٠٠.

(١) هو في غريب الحديث لأبي عبيد - بدون إسناد - عن ابن عباس بنحوه ٩٥/١. ولم أجده مسندا، ولا أدري ما حاجة المصنف رحمه الله إلى إيراده.

(٢) في الغريب لأبي عبيد - بدل هذا - قال الأصمعي: إنها هي لخافيق واحدها لخصوق وهي شقوق الأرض. اهـ ٩٥/١. ونقل محشيه عن ابن قتيبة تعجبه من هذا.

وقال ابن الأثير في النهاية: الأخاقيق شقوق في الأرض كالأخاديد واحدها أخقوق، يقال: خَقَّ في الأرض وخَدَّ بمعنى. وقيل: إنها هي لخافيق واحدها لخصوق وصحح الأزهري الأول وأثبتته ٥٧/٢. وراجع مادة (خقق، ولحق) في لسان العرب ١٠/٨٤، ٣٢٩.

(٣) انظر السنن ٩/٦٣ - ٦٤ مع عون المعبود و٤/٣٥٢ مع معالم السنن. وقد زادا ابن القيم في تهذيب السنن خمس سنن أخرى منها: أن الإحرام لا ينقطع بالموت ٤/٣٥٢ مع معالم السنن.

(٤) انظر: المنتقى للباجي ٢/٢٠٠، وشرح الزرقاني للموطأ ٢/٢٣٣، والجواهر النقي مع سنن البيهقي ٣/٣٩٢ - ٣٩٣.

(٥) كلاهما من حديث ابن عباس رضي الله عنه. تقدم تخريجه والتعليق على ألفاظه ص ٧٧٣ وتعليق رقم: ٢.

يعلم في غير ذلك الرجل من المحرمين: «أنه يبعث ملبياً ولا ملبداً» فدَلَّ على أنه خاص له .

قلنا: بل «حكمه في الواحد حكمه في الجماعة» . كذا قال^(١) والتخصيص يحتاج إلى دليل . وقولهم: إنه أشار إليه وأن غيره لا يحشر ملبياً لا يصح، فإن إشارته إليه لا تخصه بذلك، ولهذا لما أشار إلى قتلى أحد وقال: «زملوهم بكلومهم ودمائهم، فإنهم يحشرون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دما، اللون لون الدم والريح ريح المسك^(٢)» ثم لم يكن خاصاً لهم بل كان حكماً جارياً في كلِّ شهيد، وكذا قوله في الأعرابي - لما وطئ في رمضان - «اعتق

(١) يشير إلى لفظ حديث «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة» لكنه لا يثبت حديثاً. قال الحافظ ابن كثير في تحفة الطالب: لم أر لهذا قَطُّ سنداً وسألت عنه شيخنا جمال الدين أبا الحجاج وشيخنا الحافظ أبا عبدالله الذهبي مرارا فلم يعرفاه بالكلية ص ٢٨٦ . وبمثل هذا قال العراقي والزركشي والسخاوي والعجلوني وغيرهم .
انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٣١٢، والمعتبر لبدر الدين الزركشي ص ١٥٧، والإبهاج بتخريج أحاديث المنهاج ص ١١٠، وتخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه ص ٨١ كلاهما للغماري . لكن ثبت نحوه: من حديث محمد بن المنكدر عن أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها في مبايعتها رسول الله ﷺ مع النساء وفيه قوله ﷺ: «إني لا أصافح النساء، وإني قولي لامرأة واحدة كقولي لمائة امرأة» . رواه الإمام أحمد ٦/٣٥٧، والحاكم ٤/٧١، والدارقطني ٤/١٤٦، ورواه الإمام أحمد أيضا بلفظ: «إني قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة» ٦/٣٥٧ والمعنى واحد .

وبهذا اللفظ رواه الترمذي ٤/١٥٢، والنسائي ٧/١٤٩، والإمام مالك ٢/٩٨٣، وابن حبان ص ٣٤ موارد، والحميدي ١/١٦٣، والدارقطني ٤/١٤٧ . وإسناده صحيح، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره - في رواية الإمام أحمد - هذا إسناد صحيح، ثم ذكر بقية من خرجه ٤/٣٥٥، وانظر السلسلة الصحيحة للألباني رقم ٥٢٩ . ومصادر تخريج اللفظ الآخر - أي: «حكمي على الواحد . . .» جميعها .
(٢) تقدم تخرجه بنحوه من حديث جابر رضي الله عنه ص ٦٩٧ تعليق: ٢ وحديث أبي هريرة وما في معناه ص ٧٠٠ تعليق: ١ .

رقبة^(١)» وقولهم «إنه شهد له بأنه ملبّب وغيره لا يحشر مليبًا، لا يسلم، فأنا نحكم^(٢) بأن كل من مات محرّمًا حشر مليبًا كما أن كل من مات شهيدًا حشره وأوداجه تشخب دما على ظاهر الأخبار، ولهذا روى أن عبد الله بن الوليد الجهني^(٣) مات بالسُّقيا^(٤) محرّمًا في زمن عثمان فلم يخمر رأسه^(٥). وعن ابن عباس أنه قال: إذا مات المحرم لم يغطّ رأسه حتى يلتقى الله تعالى محرّمًا^(٦). رواهما هبة الطبري وغيره. وهذا يدل على أنهم عقلوا من قول (٣٠١/ب)

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. انظر البخاري مع الفتح ٤/١٦٣، ومسلم ٧٨١-٧٨٣/٢.

(٢) الأولى استبدال كلمة (نحكم) بكلمة (نرجو) لأن حقائق الأمور إلى الله عز وجل فهو الذي يعلم المحرم والشهيد حقيقة، أما نحن فلا نجزم بذلك وإنما نرجو لهم ذلك؛ لأن ظاهر حال المحرم والشهيد صدق الإيمان وصلاح العمل فيرجى لهم أن يعثوا على هذه الصفة المميّزة لهم. لم أجد له ترجمة سوى ما ذكره البيهقي في هذه الرواية - انظر التخرّيج الآتي.

(٣) السُّقيا: بضم وتشديد السين المهملة ثم قاف ساكنة - اسم لقريّة جامعة مع أعمال الفرع على يومين من المدينة في الطريق إلى مكة. انظر عمدة الأخبار للعباسي ص ٣٣٦ ومعجم ما استعجم ٢/٧٤٢-٩٥٤ السقيا ثم العقيق.

(٥) رواه البيهقي بإسناده عن الزهري أن عبد الله بن عبد الله بن الوليد جد أيوب بن سلمة توفي بالسقيا زمن عثمان رضي الله عنه وهو محرم فلم يخمر رأسه. ٣/٣٩٤. وذكره ابن حزم في المحلى من طريق عبدالرزاق، نا معمر، عن الزهري قال: خرج عبدالله بن الوليد معتمرا مع عثمان بن عفان فمات بالسقيا وهو محرم فلم يغيب عثمان رأسه ولم يمسه طيبا فأخذ الناس بذلك. ١٥١/٥.

وقال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، أن عثمان بن عفان صنع نحو ذلك. الأم ١/٢٧٠، أي نحو ما رواه ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته، لكن لعلّه يقصد خصوص ما رواه قبله من ذكر تخمير الرأس دون الوجه.

وعلى كل فهذا مرسل، لأن الزهري لم يدرك زمن عثمان رضي الله عنه ومراسيل الزهري ضعيفة. رواه البيهقي من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن الضحّاك عن ابن عباس رضي الله عنه ٣/٣٩٤. وضعفه ابن الترمذاني بما حاصله: أن الضحّاك هو ابن مزاحم لم يلق ابن عباس وأيضاً شريك هو القاضي متكلم فيه ٣/٣٩٤ - الجواهر النقي مع البيهقي.

النبي ﷺ الحكم في كل محرم .

فإن قيل : فقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : « غطوا رؤوس موتاكم ولا تشبهوا باليهود^(١) » . وروى عنه مثل ذلك موقوفا^(٢) ، وروى عن ابن عمر أنه سئل عن المحرم يموت فقال : « مضى الإحرام^(٣) » وعن عائشة :

(١) لم أجده بلفظ «رؤوس موتاكم» ولكن رواه الدارقطني ٢/٢٩٧ ، والبيهقي ٣/٣٩٤ . كلاهما من طريق عبد الرحمن بن صالح الأزدي ، حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج ، عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « حَمَرُوا وجوه موتاكم ولا تشبهوا باليهود » . وهذا عامٌّ في كلِّ ميِّت لا في خصوص المحرم . لكن رواه الدارقطني من طريق علي بن عاصم عن ابن جريج ، عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ في المحرم يموت قال : « حَمَرُوهم ولا تشبهوا باليهود^(١) » . وأشار له البيهقي وقال : وهو وهم ٣/٣٩٤ . وقال صاحب التعليق المغني على الدارقطني : قال ابن القطان في كتابه : علي بن عاصم كثير الغلط وهو عندهم ضعيف ، قال : لكنه جاء بأعم من هذا اللفظ ، وأصح من هذه الطريق أخرجه الدارقطني عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي - وذكره ثم قال - وعبد الرحمن الأزدي : صدوق وبقية الإسناد لا يسأل عنه . ١ . ٢/٢٩٧ . كذا قال : وابن جريج على جلالته مدلس وقد عنعنه . وأيضاً فقد روى البيهقي عن الإمام أحمد أنه أنكره وقال : هذا أخطأ فيه حفص فرفعه ٣/٣٩٤ . وأشار البيهقي إلى أنه قد روى مرسلًا عن عطاء وعن ابن جريج ٣/٣٩٤ ، وأورده ابن حزم في المحلى مرسلًا عن عطاء مشتمًا على من احتج به وحاصل ما ذكره :

- ١ - أنه مرسل ولا حجة في مرسل .
 - ٢ - أنه لو صح لكان عامًا في سائر الموتى لا في خصوص المحرم .
 - ٣ - أنه لا يجوز أن يقوله ﷺ ، لأن اليهود لا تكشف وجوه موتاهم وهو ﷺ لا يقول إلا حقًا .
 - ٤ - لو ثبت أنه في خصوص المحرم لكان قوله ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته هو آخر الأمر بلا شك .
- ومن المحال أن يقول ﷺ في أمرٍ أمر به : إنه تشبه باليهود . ويراجع نصه في المحلى ٥/١٥٢ . وقد وافقه ابن التركماني على الثاني والثالث ٣/٣٩٤ مع البيهقي .

(٢) تقدم في التخريج السابق ما رواه البيهقي عن الإمام أحمد أنه قال هذا أخطأ فيه حفص فرفعه ٣/٣٩٤ .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ . ومعناه ثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما فقد رواه مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كَفَنَ ابنه - واقد بن عبدالله - ومات بالجحفة محرماً وحرَّ رأسه ووجه وقال : لولا أنا حرم لطيبناه ١/٣٢٧ . وقد اعتذر الإمام الشافعي وشيخ الإسلام ابن تيمية عن ابن عمر باحتمال أنه لم يبلغه حديث ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته بل قال الشافعي إنه لا يشك في ذلك . انظر الأم ١/٢٦٩ ، والفتاوى ٢١/٢٠٠ - ٢٠١ .

«افعلوا به كما تفعلون بموتاكم»^(١) وهذا يقابل ما روitem فيقف .

قلنا: لا معارض في هذا، فإن الخبر غير معروف، ثم هو محمول على من يموت غير محرم وقول ابن عمر: مضى إحرامه، يحتمل أن إحرامه ماض لا ينقطع كما يقال: بيع ماض. إذا صح وتم، ويحتمل انقطع معنى (دوامه)^(٢).

وقول عائشة: افعلوا كما تفعلون بموتاكم من الغسل والصلاة والكفن إلا في تغطية الرأس .

فإن قيل: فقد روى أبوهريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «كُلُّ عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا من ثلاث، علم ينتفع به، أو صدقة دارة أو ولد صالح يدعوله»^(٣) فإذا انقطع عمله من الإحرام وجب تغطية رأسه .

قلنا: المراد به أن أعماله تنقطع فلا يتجدد له عمل بعد موته إلا في هذه الثلاثة، فإنها تتجدد له كلما استعمله أحد أو انتفع به أو دعا له الولد^(٤).

(١) قال ابن الترمياني في الجوهر النقي: وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة أنها سئلت عن المحرم يموت؟ فقالت: اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم ٣/٣٩٣. ولم أعره عليه في المصنف (المطبوع) ولا في غيره فلي نظر.

(٢) ويحتمل رسمها (ثوابه) والأقرب لها ما أثبتته .

(٣) تقدم تخريجه ص ٧٤٨ تعليق: ٤ .

(٤) قال الحافظ في الفتح: وأجيب بأن تكفينه في ثوبي إحرامه وتبقيته على هيئة إحرامه من عمل الحي بعده كغسله والصلاة عليه فلا معنى لما ذكره ٣/١٣٧. وبنحوه أجاب ابن حزم في المحلى ٥/١٥٢، وسيأتي قريباً بنحوه في كلام المصنف. لكن السؤال هنا هل انقطع حكم الإحرام بالموت أو لم ينقطع؟

وحديث ابن عباس دليل واضح على أن حكم إحرامه لم ينقطع حيث نهى عن تخمير رأسه وتطيبه وعلمه بأنه يبعث يوم القيامة ملبياً .

وهذا لا يعارض بحديث أبي هريرة، لأن حديث أبي هريرة في ثواب الأعمال التي لا تنقطع =

والقياس : أن الإحرام عبادة يتصف المسلم بها تارة بفعله وتارة بفعل غيره فلم ينقطع حكمها بالموت كالإيمان ، وبيان ذلك أن الصبي يصير مسلماً بإسلام أبيه ، ويصير محرماً بإحرام الولي عنه ، وإحرام الرقعة عنه عندهم ، وعكس ذلك الصلاة والصيام ، فإنه لم يتصف بها المسلم بفعل غيره بحال .

فإن قيل : الإيمان حجَّتنا ، فإن الأحكام التي تختص به كالصلاة والصيام تبطل بالموت ، فيجب أن تكون الأحكام المختصة بالإحرام تنقطع بالموت ومنها تحريم الطيب وتغطية الرأس .

قلنا : في الإيمان أحكام تختص تسقط بالموت كما ذكرتم وأحكام تتعلق بالحَيِّ في حقِّ الميِّت لأجل الإيمان وهي الصلاة عليه وتغسيله وتكفينه ومواراته وموالاته وميراثه وغير ذلك ، وذلك لا ينقطع بموته ، فكذلك الإحرام يمنع المحرم في نفسه من التطيب وتغطية الرأس ، ويمنع غيره أن يطيبه ويحمر رأسه ، فإذا مات انقطع مخاطبته فيما يختصه وبقي ما يلزمنا في حقه من تحريم الطيب وتغطية الرأس ، فلا يجوز فعلنا ذلك فيه كما لا يجوز لنا كسر عظمه ولا كشف عورته ولا تنجيسه وغير ذلك من الأحكام ، وأشبه من ذلك أنه حرم عليه لباس الحرير والذهب ثم لا يجوز لنا أن نكفنه بذلك وإن كان لا تعبد عليه في نفسه ، لكن وجب علينا أن نجنبه ذلك كما وجب (أ/٣٠٢) علينا ذلك في الحياة ، ولأنَّ عقد الإحرام منع من تغطية الرأس والطيب فمن زعم أن الموت قطع هذا الحكم فعليه الدليل .

= بالموت ، وحديث ابن عباس في الأحكام المترتبة على الإحرام بعد الموت وبين ثواب الأعمال وأحكامها فرق واضح .

وأيضاً حديث أبي هريرة عام وحديث ابن عباس خاص في المحرم ولا معارضة بين عام وخاص ، وهم قد خصَّوه بذلك المحرم وغيرهم عدَّاه إلى كلِّ محرم شأنه شأنه فما كان جوابهم عن خصوص ذلك المحرم فهو الجواب عن كلِّ محرم مثله . والله أعلم .

فإن قيل : فعقد الإحرام أوجب عليه الطواف والسعي والوقوف ثم انقطع ذلك بموته .

قلنا : نعم انقطع ذلك بموته بدليل الإجماع ، فأبي دليل دلّ ههنا على قطع ما ذكرنا .

احتج الخصم : بأن الحج عبادة من شرط صحتها تقدم الإسلام فانقطعت بالموت كالصلاة والصيام ، وهذا لأن بقاء العبد في أداء العبادة وإحرامها مبني على قيام الخطاب ، ولا يتصور أداء عبادة بلا خطاب ، كما لا يؤديها في غير وقتها وغير مكانها لعدم الخطاب ، والخطاب ينقطع بالموت فلا يكون الميت مأموراً ولا منهيّاً .

قلنا : إن أردتم بالإنقطاع أنه انقطع تعبه بنفسه وانقطع الثواب له فسلم ، وكل أحكام إيمانه منقطعة على هذا التفسير ، وإن أردتم بالإنقطاع زوال حكم ما لزمه فلا نسلم في الفرع ولا في الأصل ، فإنه إذا لزمه وجوب الصلاة ووجوب الصيام لم يسقط ذلك اللزوم بالموت ، لكن يقضي عنه في رواية^(١) . وفي رواية لا يقضي إلا أنه في ذمته ، وهو مما لا تدخله نيابة فلم

(١) ظاهر هذا قضاء الصلاة والصيام عن الميت ، والمذهب جواز قضاء الصوم المنذور عنه دون صيام رمضان كما في الإنصاف ٣ / ٣٣٤ ، ٣٣٦ .

لكن يشهد لجواز قضاء رمضان أيضاً عموم حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » متفق عليه . وانظر بحث المسألة في نيل الأوطار ٤ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .

وأما قضاء الصلاة عنه : فإن كانت منذورة ففي المذهب روايتان والمذهب صحة ذلك كما في الإنصاف ٣ / ٣٤٠ .

وأحسب أن المصنف - هنا - يقصدها دون الصلاة المفروضة ، لكن نقل ابن رجب في ذيل الطبقات ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، والمرداوي في الإنصاف ٣ / ٣٣٤ ، عن أبي الخطاب في الانتصار حكاية هذه الرواية في المذهب في الصلاة المفروضة أيضاً . ولا يخفى ضعف هذه الرواية والله أعلم .

يقض عنه، ألا ترى أنه لا يجوز له لبس الحرير لنهي الشرع عنه وتحريمه عليه وقد انقطع خطاب الشرع عنه بموته؟ ثم لا يجوز لنا أن نلبسه إياه بعد الموت كفنًا، وكذلك يجب عليه اجتناب النجاسة، ويجب علينا بعد موته أن نجنبه ذلك، ويجب عليه غسل الجنابة ولو مات وجب علينا أن نغسله غسل الجنابة وإن كان شهيداً^(١). ثم يبطل ما ذكره بالمحرم الذي مات في عهد الرسول ﷺ، فإن الخطاب سقط عنه والحكم باق في حقه.

والمعنى في الأصل: أنه لا ينعقد مع مقارنة الفساد بخلاف الحج، فإنه يلزم وينعقد مع الفساد، ولأن الصلاة والصيام إذا قصد إبطالها بطلت والحج إذا قصد إبطاله والخروج منه لم يبطل^(٢) فدل على قوته وتأكده فجاز أن لا يزول بالموت، وقيل في الفرق: إن الصلاة والصيام يبطلها الجنون بخلاف الحج، فإنه لا يبطله^(٣)، وربما ارتكب بعضهم المنع وقال يبطله الجنون.

- (١) تقدمت هذه المسألة للمصنف ص ٦٩٣.
- (٢) أي أنه بالشروع في الحج يلزمه إتمامه فرضاً أو نفلاً، ولو نوى الخروج منه لم يخرج منه قبل إتمامه بل لو أفسده يلزمه الاستمرار فيه - كما لو كان صحيحاً - عند جمهور العلماء مع قضائه مع قابل والهدى.
- انظر: المغني مع الشرح ٣/٣٧٧ - ٣٧٨، والمهذب والمجموع ٧/٣٨٤ - ٣٨٩، والكافي لابن عبد البر ١/٣٤٥، والهداية والعناية والفتح ٣/٤٤، والمحلى لابن حزم ٧/١٨٩ - ١٩٠.
- (٣) وذلك كأن يجز بعد أن يحرم فلا يبطل إحرامه بذلك، لكن يشترط لصحة حجّه بنفسه زوال جنونه قبل الوقوف بعرفة ليصح وقوفه وسائر مناسك حجّه بنية صحيحة.
- انظر: المغني ٣/٢٠١، والإنصاف ٣/٣٨٨، والمجموع ٧/٢١ ومختصر خليل وجواهر الإكليل ١/١٦٠ - ١٦١، ١٧٦، وتحفة الفقهاء ١/٣٨٣، والمحلى ٧/١٩٢.
- ومثله الصوم فلا يبطل بالجنون أثناء النهار خلافاً لظاهر إطلاق المصنف، وذلك أن مذهب الحنابلة أنه متى نوى الصوم قبل الفجر، وأفاق جزءاً من النهار صح صومه.
- وهو مذهب الشافعي في القديم، ومذهب الحنفية وإن لم يفق النهار كله، ومذهب مالك في المعنى عليه إن أفاق أكثر النهار وألحق به بعض أصحابه المجنون في مثل هذه الصورة ورجع إليه ابن حزم في المحلى ونصره ٦/٢٢٧ - ٢٢٩. لكن الجديد للشافعي أنه يبطله كالحيض، =

واحتج^(١): بأنه لو كان حكم الإحرام باقياً لوجب أن يوقف به في عرفة ويطاق به وإذا طيَّبه إنسان لزم الفدية كالمريض والصبي إذا عجز.
 قلنا: إنما لم يلزمه ذلك لأنه ابتداءً تعبد له (٣٠٢/ب) وقد سقط عنه بخلاف مسألتنا، فإن تجنُّبه الطيب وتغطية الرأس حكم لزمه في حال حياته، ولزمنا في حقه فلا يزول بموته كتحریم لبس الحرير واجتناب النجاسة، ولهذا المحرم في عهد الرسول ﷺ لم يطف به ولم يوقف وجنب ذلك، وأما وجوب الفدية، فإن طيَّبه لم يمتنع أن نقول تلزمه الفدية كما لو حلق رأس محرم وهو نائم لزم الحالق الفدية ولا فدية على الميت، لأنه لم يفعله بأمره، فهو كما لو طيب محل محرمًا وهو نائم أو مغمى عليه، فإنه لا يلزمه الفدية، على أن سقوط الضمان لا يدل على أنه لا يحرم ذلك الفعل لحق الله سبحانه ككسر عظيم الميت محرم ولا فدية فيه، ووطء الميتة محرم ولا حد ولا مهر.

واحتج: بأن الإحرام عبادة تحرم الطيب فبطلت بالموت كالعدَّة.
 قلنا: تحريم الطيب في العدَّة لحق الأدمي؛ لأن تطيبها ربما دعاها إلى الجماع، والجماع يخلط بماء الزوج غيره فيفسده فمنعت لأجل ذلك، فإذا ماتت أمناً ذلك بخلاف الإحرام، فإنه منع من الطيب لحق الله سبحانه ليدل له بكشف رأسه واجتناب ملاذَّه، فاستحب أن يلقي الله سبحانه على

= وهو ظاهر إطلاق الإمام مالك القضاء على المجنون، والله أعلم.
 انظر للحنبلة: الإنصاف ٣/٢٩٢-٢٩٣، والشرح الكبير مع المغني ٢/٤٢٢.
 وللشافعية: المهذب والمجموع ٦/٣٤٦-٣٤٧.
 وللحكية: المدونة ١/١٨٤-١٨٥، وشرح الخطاب ٢/٤٢٢.
 وللحنفية: تحفة الفقهاء ١/٣٥٠، وتيسير التحرير ٢/٢٦٠.
 (١) انظر الجوهر النقي مع البيهقي ٣/٣٩٣.

صفته تلك ، ويوضح ذلك أن العدة يمكن الزوج رفعها وقطعها من غير عذر، والحج لا يمكن قطعه ورفعها من غير عذر فدل على تأكده^(١) والله أعلم بالصواب .

٥٢ - مسألة : تجب القراءة في صلاة الجنابة^(٢) نص عليه في رواية عبدالله وأبي داود وغيرهما^(٣) وبه قال الشافعي^(٤) .

وقال أبو حنيفة : لا تجب القراءة ولا تستحب^(٥) .

لنا : الخبر المشهور عن الرسول ﷺ أنه قال : « لا صلاة إلا بفاتحة

(١) (تمة) : ذكر المصنف رحمه الله في هذه المسألة ما يمنع منه الرجل المحرم إذا مات وهو الطيب وتخمير رأسه ، وكذلك وجهه على الصحيح لثبوت الرواية بذلك في حديث ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته . ولم يتعرض لما تمنع منه الأنثى المحرمة إذا ماتت؟
وحكمها : تجنبها ما كان يجب عليها اجتنابه محرمة حيّةً ، فيخمر رأسها إجماعاً ، ولا تقرب طيباً كالرجل .

وأما تخمير وجهها بالكفن - عند الشافعية والحنابلة - فيحرم على المشهور ، بناء على أن إحرامها في وجهها .

انظر لهم : المجموع ٢٠٨/٥ ، والمغني والشرح ٤٠٧/٢ ، ٣٣٢ ، والإنصاف ٤٩٨/٢ .
والصواب : أن الذي يجرم عليها محرمة حيّة إنما هو تغطية وجهها بالنقاب وما في معناه مما وضع وفصل على قدر الوجه كالبرقع ، كما يجرم عليها لبس القفازين ليديها وما في معناهما ، فهذا الذي نهى عنه محرمة دون ما سواه كما حققه ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن ٢٨٢/٥ - ٢٨٣ ، مع عون المعبود . وعليه فيجب أن يخمر وجهها بكفنها بغير ذلك . والله أعلم .

(٢) انظر : المغني والشرح ٣٦٩/٢ ، ٣٤٦ ، والإنصاف ٥٢٤/٢ .

(٣) انظر مسائل الإمام أحمد برواية عبدالله ص ١٣٨ ، ورواية أبي داود ص ١٥٣ ، ورواية ابن هانئ النيسابوري ١٨٧/١ .

(٤) انظر : الأم ٢٧٠/١ ، والمهذب والمجموع ٢٣٢/٥ - ٢٣٣ ، وحلية العلماء ٢٩٤/٢ . وهو أيضاً مذهب الظاهرية كما في المحلى ١٢٩/٥ - ١٣٠ .

(٥) انظر : المبسوط ٦٤/٢ وتحفة الفقهاء ٢٤٩/١ ، وبدائع الصنائع ٧٨٢/٢ . وهو مذهب الإمام مالك . انظر : المدونة ١٥٨/١ ، والمنتقى للباي ١٦/٢ ، والكافي لابن عبدالبر ٢٣٩/١ ، وبداية المجتهد ١٧١/١ .

الكتاب^(١) .

فإن قيل^(٢): هذه لا تسمى صلاة على الإطلاق فيتناولها الخبر، وإنما تسمى صلاة بقيد، ولهذا لو حلف لا يصلي فصلى على الجنازة لم يحث .

قلنا: هذه تسمى صلاة كما تسمى صلاة الجمعة والعيد وصلاة الظهر، وتقييدها لا يخرجها عن الاسم كجميع الصلوات، وقولهم: إذا حلف لا يصلي فصلى على الجنازة لم يحث، لا نسلّمه ونقول يحث .

وروى أبو بكر النجّاد بإسناده عن أمّ الشريك^(٣) قالت: أمرنا رسول الله أن نقرأ على الجنازة بأمّ القرآن^(٤) . والأمر على الوجوب .

فإن قيل^(٥): لعله^(*) أمرهم بها على وجه الدعاء .

قلنا: فاتحة الكتاب لا تسمى دعاء ثم قولوا: إنها تجب على وجه الدعاء .

وروى أيضا بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قرأ على الجنازة بفاتحة

(١) تقدم من حديث أبي هريرة وعبادة بن الصامت ص ١٢٩، تعليق: ١، ٢ .

(٢) انظر نحوه في: المبسوط ٢/ ٦٤، وتحفة الفقهاء ١/ ٢٥٠ .

(٣) صحابية، وهي العامرية ويقال الأنصارية ويقال الدوسية، واسمها غزية ويقال غزيلة . انظر ترجمتها: في تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧٢، وتقريبه ٢/ ٦٢٢، والاستيعاب والإصابة ٤/ ٤٦٤، ٤٦٦-٤٦٧ .

(٤) رواه ابن ماجه من طريق حماد بن جعفر العبدى حدثني شهر بن حوشب حدثني أمّ شريك الأنصارية قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ١/ ٤٨٠ .

وقال البوصيري في زوائده: هذا إسناد حسن، شهر والراوي عنه مختلف فيهما، رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من طريق حماد بن جعفر به . اهـ ٢/ ٣١ . وقال الحافظ في التلخيص الحبير: في إسناده ضعف يسير ٢/ ١٢٧ . والله أعلم .

(٥) انظر: الجوهر النقي مع البيهقي ٤/ ٣٩ .

(*) في المخطوطة (لعلهم) وهو سبق قلم .

الكتاب^(١) . (٣٠٣/أ) وقد قال «صلُّوا كما رأيتموني أصلي^(٢)» .
وروى أيضا بإسناده عن أبي عثمان النهدي^(٣) عن امرأة منهم يقال لها أم
عفيف^(٤) قالت : بايع رسول الله ﷺ النساء فأخذ عليهن أن لا يحدثن من
الرجال إلا محرما ، وأمرنا أن نقرأ على ميتنا بفاتحة الكتاب^(٥) .

- (١) رواه الترمذي ٣٤٥/٣ وابن ماجه ٤٧٩/١ . كلاهما من طريق إبراهيم بن عثمان ، عن
الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس به مرفوعا ، وقال الترمذي : إسناده ليس بذلك القوي ،
إبراهيم بن عثمان هو أبوشيبه الواسطي منكر الحديث ، والصحيح عن ابن عباس قوله : من
السنة القراءة على الجنائز بفاتحة الكتاب . اهـ ٢٤٦/٣ .
- (٢) تقدم من حديث مالك بن الحويرث ص ١١٣ تعليق : ٣ .
- (٣) هو : عبدالرحمن بن ملّ - بلام ثقيلة والميم مثلثة - مخضرم مشهور بكنيته ، ثقة ثبت عابد مات
سنة ٩٥هـ ، وقيل بعدها وعاش مائة وثلاثين سنة وقيل أكثر وحديثه في الكتب الستة . انظر
التقريب ٤٩٩/١ ، ٤٤٩/٢ .
- (٤) هي أم عفيف النهديّة ، صحابية كما في الإصابة والاستيعاب ٤/٤٧٧ ، ٤٨٢ . ووقع هنا في
المخطوطة (ابنة عفيف) والتصويب من المصادر الآتية لحديثها هذا .
- (٥) قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه : عبدالمنعم أبوسعيد ، وهو ضعيف ٣٣/٣ مجمع
الزوائد . وأورده ابن عبدالبر في الاستيعاب والحافظ في الإصابة ٤/٤٨٢ ، ٤٧٧ ، كلاهما في
ترجمة أم عفيف النهديّة . وقال الحافظ في التقريب : عبدالمنعم بن نعيم الأسواري أبوسعيد
المصري صاحب السقاء متروك ١/٥٢٥ .

(تتمة وتنبية)

تقدم من الأحاديث المرفوعة في قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز حديث أم شريك وهو أحسنها
إسنادا ثم حديث ابن عباس وأم عفيف وهما ضعيفان ، ومثلها حديث جابر بن عبدالله أن
النبي ﷺ كَبَّرَ على الميت أربعا وقرأ بأمر القرآن بعد التكبير الأولى . رواه الشافعي في الأم ٢٧٠ ،
ومن طريقه الحاكم ١/٣٥٨ ، والبيهقي ٤/٣٩ .

وفي إسناده : إبراهيم بن محمد وهو ابن أبي يحيى متروك كما في التقريب ١/٤٢ .

وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قرأ على الجنائز أربع مرات الحمد لله رب العالمين
قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه (ناهض بن القاسم) ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله
ثقات . اهـ ٣/٣٢ مجمع الزوائد . وحديث ابن عباس قال أتى بجنائز جابر بن عتيك - أو =

وروى أيضا بإسناده عن عبادة^(١) بن أبي سعيد المقبري قال: صلى ابن عباس على جنازة فكَبَّرَ ثم قرأ بأم الكتاب فجهر بها ثم صلى على رسول الله فقال: الصلاة هكذا الصلاة على الجنازة، وإنِّي لم أجهر إلا لتعلموا أنها كذا^(٢).

= قال سهل بن عتيك - وكان أوَّل من صلى عليه في موضع الجنائز فتقدم رسول الله ﷺ فكَبَّرَ فقرأ بأم القرآن فجهز بها . .

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي وهو ضعيف ٣٣-٣٢ / ٣ .

وأورده الحافظ في الإصابة في ترجمة: سهيل بن عتيك الأنصاري عن ابن منده والطبراني وتكلم على إسناده ٨٨ / ٢ - ٨٩ .

وحديث أسماء بنت يزيد. قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا صليتم على الجنازة فاقروا بفاتحة الكتاب».

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه: معلى بن حران ولم أجد من ذكره وبقية رجاله موثقون وفي بعضهم كلام. ٣ / ٣٢ مجمع الزوائد. لكن يشهد لهذا المرفوع صراحة ما ثبت عن ابن عباس وغيره من المرفوع حكماً كما سيأتي . . والله أعلم .

(١) كذا قال (عبادة) وما أظنه إلا سبق قلم صوابه: سعيد بن أبي سعيد المقبري كما في المصادر الآتية لحديثه هذا .

(٢) رواه الشافعي فقال: أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال: سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنازة ويقول: إنما فعلت لتعلموا أنها سُنة. الأم ١ / ٢٧٠ . ورواه الحاكم بإسناده إلى ابن عيينة به بنحوه وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم وقد أجمعوا على أن قول الصحابي (سنة) حديث مسند ١ / ٣٥٨ ووافقه الذهبي .

وفي نقله الإجماع نظراً؛ فالخلاف فيه مشهور كما قاله الحافظ في الفتح بعد حكايته ذلك عنه

٣ / ٢٠٤ . لكنه مذهب جمهور المحدثين والأصوليين وهو الصحيح كما قال النووي في المجموع

٥ / ٢٣٢ . وقد تابع ابن عيينة أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان به عند ابن أبي شيبة ٣ / ٢٩٨ .

ورواه الحاكم من وجه آخر عن شرحبيل بن سعد قال: حضرت عبد الله بن عباس صلى بنا على

جنازة بالأبواء ثم قرأ بأم القرآن رافعاً بها صوته ثم صلى على النبي ﷺ ثم قال: اللهم =

وروى أبو. . . . (١) بإسناده عن طلحة بن عبدالله بن عوف قال :
صليت مع ابن عباس على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب وقال : إنها من
السنة (٢).

وإذا أطلقت السنة فهي سنة الرسول ﷺ .

= عبدك وابن عبدك (وذكر الدعاء) كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس إني لم
أقرأ علناً إلا لتعلموا أنها سنة . قال الحاكم : لم يحتج الشيخان بشرحيل بن سعد وهو من
تابعي أهل المدينة ، وإنما خرجت هذا الحديث شاهداً للأحاديث التي قدمنا فإنها مختصرة
مجملة وهذا حديث مفسر ٣٥٩ / ١ وتابعه الذهبي وقال الحافظ بعد حكايته ذلك عنه في
الفتح : شرحيل مختلف في توثيقه ٢٠٤ / ٣

(١) يياض في المخطوطة والظاهر أن تمامه (أبوداود) فان هذا لفظه في سننه .

(٢) رواه أبوداود بهذا اللفظ ٤٩٦ / ٨ عون المعبود . ورواه أيضاً : البخاري ٢٠٣ / ٣ مع الفتح ،

والترمذي وصححه ٣٤٦ / ٣ ، والنسائي ٧٤ ، ٧٥ ، وابن الجارود ص ١٨٨ — ١٨٩ ،

والشافعي في الأم ١ / ٢٧٠ ، وعبد الرزاق ٣ / ٤٨٩ ، والحاكم ١ / ٣٢٨ ، والبيهقي ٤ / ٣٨ — ٣٩ .

كلهم من طرق عن سعد بن إبراهيم - أي عبدالرحمن بن عوف - عن طلحة بن عبدالله بن
عوف ، قال : صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما فقراً بفاتحة الكتاب قال : لتعلموا أنها
سنة . هذا لفظ البخاري .

وفي رواية للنسائي وابن الجارود : فقراً بفاتحة الكتاب .

وقال البيهقي : رواه إبراهيم بن حمزة عن إبراهيم بن مسعود وقال في الحديث : فقراً بفاتحة
الكتابة وسورة . وذكر السورة غير محفوظ ٤ / ٣٨ ، وتعقبه ابن الترمذاني بقوله : بل هو محفوظ ،
وذكر رواية النسائي المشار إليها وهذا هو الصواب ، فقد رواه عن إبراهيم بن سعد - بن إبراهيم
- عن أبيه ثلاثة هم :

الهيثم بن أيوب عند النسائي ، وسليمان بن داود الهاشمي عند ابن الجارود ، وإبراهيم بن حمزة
كما أشار البيهقي . والأولان ثقتان وثالثهما صدوق وإبراهيم بن سعد ثقة حجة ، وباقي الإسناد
طريق البخاري وغيره .

وقد صححه هذه الزيادة النووي في المجموع بعد أن عزاها لأبي يعلى ٥ / ٢٣٤ ، وتابعه الحافظ
في التلخيص ٢ / ١٢٧ ، وقوّاه الألباني في كتابيه الإرواء ٣ / ١٧٨ ، والجناز ص ١١٩ ، ومحقق
نصب الراية ٢ / ٢٧٠ والله أعلم .

فإن قيل : روى عن ابن مسعود أنه قال : لم يؤقت لنا رسول الله ﷺ فيها قولاً ولا قراءة كبر ما كبر إمامك واختار من أطيب الكلام^(١).
وروى أن مروان سأل أبا هريرة : كيف سمعت رسول الله يصلي على

= (تمتة) :

لما تقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة شواهد أخر لها حكم الرفع - فقد روى النسائي بإسناد صحيح من طريق الزهري عن أبي أمامة - وهو ابن سهل بن حنيف - أنه قال : من السنة في صلاة الجنازة أن يقرأ في التكبير الأولى بأمر القرآن مخافتة ثم يكبر ثلاثاً والتسليم عند الآخرة ٤ / ٧٥ . ثم روى بإسناد آخر صحيح عن الضحاك بن قيس الفهري نحوه ٤ / ٧٥ .

وأبو أمامة والضحاك صحابيان صغيران وأقل درجات حديثهما أنه مرسل صحابي وهو حجة بل في بعض روايات حديث أبي أمامة التصريح بروايته عن بعض أصحاب النبي ﷺ . وانظر تمام تخريج حديثيها في إرواء الغليل للألباني ٣ / ١٨٠ - ١٨١ ، والجنائز له ص ١١١ - ١١٢ ، ١٢١ - ١٢٢ .

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد وعن عبدالله بن مسعود قال : لم يؤقت لنا في الصلاة على الميت قراءة ولا قول ، كبر ما كبر الإمام ، وأكثر من طيب الكلام . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ٣ / ٣٢ . كذا قال ولم أجده من عزاه لأحمد غيره ، ولم أعر عليه في المسند ولا في غيره حتى الآن فلينظر؟

لكن ثبت ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه في عدد التكبير خاصة ، فقد رواه عبدالرزاق من طريق الشعبي ، عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : انظروا جنائزكم فكبروا عليها ما كبر أنتمكم لا وقت ولا عدد . ٣ / ٤٨١ - ٤٨٢ ، ومن طريق ابن حزم في المحلى وقال : إنه إسناد في غاية الصحة ٥ / ١٢٦ .

ومن هذا الطريق أيضا رواه ابن أبي شيبه ٣ / ٣٠٣ والطحاوي بنحوه ١ / ٤٩٧ ، والبيهقي ولفظه : فقال ابن مسعود ليس على الميت من التكبير وقت كبر ما كبر الإمام فإذا انصرف الإمام فانصرف . ٤ / ٣٧ .

وبهذا يظهر لي أن الرواية عن ابن مسعود أنها هي في عدد التكبير في صلاة الجنازة لا في القراءة فيها ، والله أعلم .

الجنّازة؟ قال: اللهم أنت خلقتنا - وذكر الدعاء (١).

وروى أبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة فقال:
«اللهم اغفر لحينا وميتنا - وذكر الدعاء -» (٢).

وروى وائلة بن الأسقع قال: صلى بنا رسول الله ﷺ على رجل من المسلمين فسمعتة يقول: «إن فلان بن فلان في ذمتك فقيه عذاب القبر» (٣) وهذه الأخبار تدل على أنه لم يقرأ.

قلنا: خبر ابن مسعود يحتمل أنه لم يسمع منه توقيتاً وسمعه غيره، والأخذ بالثبت الزائد أولى، وبقيّة الأخبار لا حجة فيها، فإنهم لم يقولوا: إنه لم يقرأ، وإنما أخبروا بما سمعوه من الدعاء، ولهذا لم يخبروا بقدر التكبير ولا بالصلاة على الرسول ولا بشيء مما يجب فعله.

والقياس: أنها صلاة يجب فيها القيام وتفتح بالتكبير وتختتم بالتسليم فوجبت فيها القراءة مع القدرة عليها أصله سائر الصلوات، وهذا لأن الصلوات أنواع مختلفة، ولا نوع إلا ويشعر فيه القراءة، فمن زعم أن هذا

(١) رواه أبو داود ٤٩٧/٨ عون المعبود، وأحمد ٢/٢٥٦، ٣٦٣، ٤٥٨ - ٤٥٩، والبيهقي ٤/٤٢، النسائي في اليوم والليلة ص ٥٨٢ - ٥٨٣. وقال الساعاتي في بلوغ الأمان إسناده جيد ٧/٢٣٤ والله أعلم.

(٢) رواه أبو داود ٤٩٨/٨ عون المعبود، والترمذي ٣/٣٤٤، وابن ماجه ١/٤٨٠، وأحمد ٢/٣٦٨، والبيهقي ٤/٤١، وابن حبان ص ١٩٣ موارد، والحاكم ١/٣٥٨، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وتابعهما الألباني في كتاب الجنائز ص ١٢٤ وقال: وأعلل بما لا يقدر.

ولعله يشير بهذا إلى ما قاله البيهقي وأبو حاتم وأشار له الترمذي من أن الصحيح فيه روايته عن أبي سلمة مرفوعاً مرسلًا بدون ذكر أبي هريرة رضي الله عنه. انظر ما تقدم من التلخيص الحبير ٢/٢٣٠.

(٣) رواه أبو داود ٨/٥٠٢ عون المعبود، وابن ماجه ١/٤٨٠، وابن حبان ص ١٩٣ موارد، وأحمد ٣/٤٩١، وصحح إسناده الألباني في كتابه الجنائز ص ١٢٥ والله أعلم.

النوع لا يشرع فيه القراءة فعليه دليل التخصيص ، ولا يلزم سجود التلاوة والشكر ، لأنه لا يجب فيه القيام ، ولا يلزم الطواف ؛ لأنه لا يفتح بالتكبير ولا يحنتم بالتسليم .

فإن قيل : لو كانت كبقية الصلوات لشرع فيها ركوع وسجود وقراءة سور وتكرر الفاتحة .

قلنا : ولم إذا فارقتها في الركوع والسجود تفارقها في القراءة ؟ ولا علة^(١) قلنا (ب) للقراءة بالركوع والسجود وإنما علة^(٢) القراءة بالقيام ، والقيام فرض ، والقراءة تابعة ، لأنه محلها ، ولأن ركعة المسبوق يجب فيها ركوع وسجود ولا قراءة ، وسقوط قراءة السورة لا يدل على سقوط قراءة الفاتحة كما في الأخيرين من الرباعية والأخيرة من المغرب ، وتكرر القراءة ليس بشرط عندكم^(٣) .

احتج الخصم : بأن القراءة لو وجبت في صلاة الجنازة لنقلت نقلا متواترا كالقراءة في سائر الصلوات ، وهذا لأن الحاجة إلى معرفة ذلك داعية كالحاجة في بقية الصلوات .

قلنا : قد نُقل ذلك نقل مثله ولا نحتاج إلى تواتر كنقل قراءة الفاتحة والأذان والإقامة والحج ، الحاجة إلى معرفته عامة ونقله غير متواتر ، ولهذا وقع فيه الاختلاف .

واحتج : بأنها ركن واحد من الصلاة ؛ لأنها قيام فقط ، والركن الواحد لا يتضمن قراءة كالركوع والسجود .

قلنا : بل هي أركان ، تكبيرة الإحرام ، وقيام ، وقراءة ، وسلام بخلاف

(٢-١) كذا في الموضعين وتحتمل (علاقة) والمعنى واحد .

(٣) أي عند الحنفية وتقدم ص ١٤٠ .

السجود والركوع ، ولأن في السجود والركوع – عندنا – ركن^(١) واجب فليكن في القيام مثله .

واحتج : بأن القراءة لو شرعت لوجب أن يقرأ عقيب كل تكبيرة ؛ لأنه يقوم مقام ركعة .

قلنا : لا نسلم ذلك ، وإنما هو قيام يتضمّن تكبيرات كتكبيرات العيد ؛ ولأن قيامها واحد ، فلا يجب فيه إلا قراءة واحدة .

واحتج بأنه لو صلى على القبر لم يقرأ .

قلنا : فيه روايتان أصحهما^(٢) أنه يقرأ^(٣) والله أعلم بالصواب^(*) .

(١) كذا – ولعلّه يقصد الطمأنينة في السجود والركوع . لكن يحتمل أن صوابه (ذكر واجب) أي

التسبيح في الركوع والسجود ، والله أعلم .

(٢) وهي المذهب كما في الإنصاف ٢ / ٥٢٠ .

(٣) اختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة سنة وليست بواجبة ،

لكن يشهد للوجوب حديث أمّ شريك الأنصارية قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على

الجنازة بفاتحة الكتاب . رواه ابن ماجه وتقدم تخريجه ص ٧٩١ تعليق : ٢ .

وعموم الحديث الصحيح : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وتقدم تخريجه ص ١٢٩

تعليق : ٢ وصلاة الجنازة صلاة . بل يشرع قراءة سورة مع الفاتحة كما في رواية النسائي وابن

الجارود لحديث طلحة عن ابن عباس المتقدم ص ٧٩٥ تعليق : ٢ . والله أعلم .

(*) وإلى هنا تنتهي مسائل الصلاة من كتاب الانتصار لأبي الخطاب الكلوزاني ويليها (كتاب

الزكاة) وأوله : الزكاة لله تعالى في المال أوجب صدقة . . .